العـــدد (١٨)، مـــايـــو ٢٠٢٣، ص ص ٤٩ – ٩٨

دور الشراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي في مـدارس البنـات فـي المرحلـة الثـانـويـــة

إعـــداد

أروى بنـــت محمـــد السلطـــان

باحثة ماجستير- كلية التربية- قسم السياسات التربوية

تخصص أصول تربية- جامعة الملك سعود

دور الشراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي في مدار البنات في المرحلة الثانوية

أروى بنت محمد السلطان(*)

ملخـــــــص

هدفت الدِّراسة إلى التَّعرُّف على دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات، وإلى التَّعرُّف على دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال الجهات الحكومية لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات، وإلى الكشف عن مُعوِّقات الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات، وإلى الكشف على الحلول المقترحة لتفعيل دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات، استخدمت الدِّراسة المنهج الوصفي المسحي، وتكوَّنت عيِّنة الدِّراسة من عيِّنة عشوائية بسيطة من معلمات المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية بمدينة الرياض وبلغ عدد العيِّنة (٣٦٣) معلمةً، وتوصلت النتائج إلى موافقةٌ المعلمات على دور الشَّراكة المجتمعية من خلال وسائل الإعلام في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية، وموافقةٌ المعلمات على دور الشَّراكة المجتمعية من خلال الجهات الحكومية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية، وموافقةٌ المعلمات على معوقات الشَّراكة المجتمعية في تعزيزها للضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية، وموافقةٌ المعلمات على مقترحات لتفعيل الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة المجتمعية، الضبط الاجتماعية، المرحلة الثانوية.

(*) أروى بنت محمد السلطان طالبة ماجستير، بكلية التربية، قسم السياسات التربوية، تخصص أصول تربية، جامعة الملك سعود.

(بحث مستل من رسالة ماجستير: بعنوان دور الشراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي في مدارس البنات في المرحلة الثانوية، أصول تربية، جامعة الملك سعود) تحت إشراف أ.د نورة بنت سعد القحطاني- أستاذ دكتور بقسم السياسات التربوية)

The Role of Community Partnership in Promoting Social Control in Girls' Schools at the Secondary Level

Arwa Muhammad Al Sultan

Abstract

The current study aims to identify the role of community partnership in promoting social control through the media for secondary school students from the teachers' point of view. and to identify the role of community partnership in promoting social control through government agencies for secondary school students from the teachers' point of view, and to reveal the obstacles to enable community partnership with the school in promoting social control among secondary school students from the teachers' point of view, and to reveal the proposed solutions to activate The role of community partnership in promoting social control for secondary school students from the point of view of teachers, The study used the descriptive survey method, and the study sample was randomly distributed and consisted of secondary school teachers in government schools in the city of Riyadh, and the sample number was (363) female teachers, teachers' approval of the role of community partnership through the media in promoting social control among female secondary school students, teachers' approval of the role of community partnership through government agencies in promoting social control among secondary school students, teachers' approval of the obstacles to community partnership in its promotion of social control among female secondary school students, teachers' approval teachers of proposals to activate the community partnership in promoting social control among female secondary school students.

Keywords: Community Partnership - Social Control - Secondary Students.

المقـــدّمـــــة:

تُعد التربية عملية مُعقَّدة ومُتشعِّبة، لما لها من دورٍ كبيرٍ وفعّالٍ في حياة الإنسان من جميع الجوانب، فهي تعمل كأداةٍ لقيادة المجتمعات، والمحافظة عليها، وتنشِئة أفرادها؛ ولكون المدرسة من المؤسسات التربوية الهامة في قيادتها لعملية التربية والتعليم، وجب عليها أنْ تعمل كشريكٍ مع مؤسسات المجتمع المحلي، لتعزيز عمليات التربية والتَّنشِئة الاجتماعية السليمة لأفراده، حيث إنَّ دور المدرسة لا يقتصر على التعليم فقط، بل يتعداه إلى تهذيب وضبط سلوكيات الطلبة، بأساليب وطرق متنوعة داخل وخارج المدرسة، ويتأتَّى ذلك من خلال عقْد شراكاتٍ مجتمعيةٍ تَسهُم في تعزيز الضبط الاجتماعي، ليكون أفراده قادرين على الانخراط في المجتمع بأسلوب يعكِس أخلاق الفرد المسلم.

تعتبر الشَّراكة المجتمعية رغبة واستعداد الأفراد وهيئات المجتمع المدني في المشاركة الفعَّالة في جهود تحسين التَّعليم وزيادة فعِالية المدرسة في تحقيق وظيفتها (جاد، ٢٠١٧)، ومن الجهود التي تقدمها الشَّراكة المجتمعية للمدرسة دعم عملية الضبط الاجتماعي للمتعلم، فقد أشارت الشايجي (٢٠١٥) أنَّ للشراكة المجتمعية دوراً مهماً في تفعيل التَّنشِئة الاجتماعية، من حيث تحقيق التَّنشِئة السوية، والضبط الاجتماعي، وإكساب النَّشءِ المعايير الاجتماعية المرغوبة.

كما وسَعَت رؤية المملكة العربية السَّعودية ٢٠٣٠ إلى تضمين برنامج (ارتقاء) الذي يهدِف إلى قياس مدى إشراك المدارس لأولياء الأمور في عملية تعليم أبنائهم، وإلى زيادة وعي المعلمين بأهمية مشاركة أولياء الأمور في العملية التعليمية، والتَّعاوُن كذلك مع القطاع الخاص والقطاع غير الربحي في تقديم البرامج والفعاليات المبتكرة لتعزيز الشَّراكة التعليمية (رؤية المملكة العربية السَّعودية، ١٤٤٢، ص٣٣).

كذلك بيَّنت الرحيلي والسيسي (٢٠١٩) أنَّ هناك موافقةٌ كبيرةٌ حول تفعيل الشَّراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة وفقاً لرؤية المملكة العربية السَّعودية ٢٠٣٠ من وجهة نظر المعلمين، وأولياء الأمور في مدارس التعليم الأهلي.

وهذا يُؤكِّد على اهتمام وزارة التعليم بمجال الشَّراكة المجتمعية، فمن الأهداف الاستراتيجية لتطوير التعليم بالوزارة، هو تعزيز مشاركة المجتمع في التعلم والتعليم (وزارة التعليم، ١٤٤٢).

وأشارت خوجة والمنقاش (٢٠١٩) إلى اللوائِح والتنظيمات المتعلِّقة بالشَّراكة المجتمعية، وهي صلاحية الشَّراكة المجتمعية لمدراء المدرسة، وإصدار دليلاً للشراكة الأسرية والمجتمعية التي يتضمَّن مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام، وكذلك اعتماد برنامج (ارتقاء)، وهو أحد برامج رؤية المملكة العربية السَّعودية ٢٠٣٠.

وقد حَظِي موضوع الضبط الاجتماعي باهتمامٍ كبيرٍ في العصر الحديث، خاصة من جانب علماء الاجتماع والتربويين، حيث أُتُّخِذ لتحقيقه بعض الأساليب لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، وتُعدُّ التربية أهم هذه الوسائل التي اهتم بها العلماء في مجال التربية وحرصوا على تحقيقها، لحفظ كيان المجتمع واستقراره من خلال المقرَّرات والأنشطة المدرسية المتنوعة، إذ تُعدُّ بذلك الأساس في غرس الاتِّجاهات والقيم المجتمعية، سعياً منها لتحقيق التَّكيُّف الاجتماعي داخل المدرسة وخارجها. (بن جامع، ٢٠١٧)، فالضبط الاجتماعي ضروريٌ لحفظ الحياة الاجتماعية وبقاء الإنسان، ومن خلال التَّنشِئة الاجتماعية يتعلم الفرد ضوابط السلوك؛ لكي يتوافقَ مع مجتمعه الذي يعيش فيه (الحمدان، ٢٠٢٠).

وتُعدُّ المدرسة هي المشرِّفة على التَّنشِئة الاجتماعية، فهي نظامٌ متكاملٌ يتكوَّن من عناصرٍ محددةٍ، ومتفاعلةٍ، وتمارِس أدواراً ووظائفَ اجتماعيةٍ محددةٍ، وتتحمَّل العبءَ الأكبر في عملية التربية والتعليم، وأحد أهداف المدرسة الاهتمام بالضبط الاجتماعي والحفاظ على العادات والتَّقاليد والقيم الاجتماعية وتدريب التلاميذ على الطَّاعة والامتثال لقواعد المجتمع وأخلاقيته وإعدادهم للتَّكيُّف الاجتماعي والأُسري والبيئي (بقادة، ٢٠١٣).

البرامج التطويرية، ونجاحها يؤثِّر على التعليم الجامعي، وعلى المجتمع؛ لأنهَّا تعتبر همزةُ وصلٍ بين التعليم الأساسي والجامعي والمجتمع. (المنيع، ٢٠١٨)، ونظراً لما سبق فإنَّ الضبط الاجتماعي هدفٌ يُحظَى باهتمام المدرسة، والمرحلة الثانوية من أهم مراحلها التَّعليمية، فالمدرسة تُلقِي اهتماماً أكبر لهذه المرحلة من ناحية الضبط الاجتماعي للطالبات، فقد أشارت لطفي (٢٠١٦) إلى أنَّ للمدرسة الثانوية دوراً في تحقيق الضبط الاجتماعي للطالبات، كما أظهرت الذيباني (٢٠١٧) أنَّ هناك اهتمام من قبل وزارة التعليم بموضوع السلوك والضبط الاجتماعي، وذلك من خلال اللوائِح والتعاميم والبرامج التي تقوم الوزارة بتنفيذها، وتأكيد معلمات وطالبات المرحلة الثانوية على أنَّ الضبط الاجتماعي ضروريٌ لنظام المدرسة.

وتُعتبَر المدرسة أداةَ المجتمع في تنشِئة الأبناء بما يتكيَّف مع قيمة واحتياجاته، وهي التنظيم الذي يعمل على إعداد الطلاب لمواجهة احتياجاتهم، ومتطلبات المجتمع، ولا تستطيع أنْ تقوم بوظيفتها، وتحقق أهدافها بكفاءةٍ إلا إذا كانت المشاركة الفاعِلة من المجتمع والتي تشكِّل مدخلاً هاماً لتطوير أداء المدرسة، فانفتاح المدرسة على المجتمع يساعد على حلّ الكثير من الصعوبات التي تواجه (خليفات، ٢٠١٨).

وقد تعدَّدت أدوار المدرسة بتعدُّد وظائفها، وقد أشارت دراسة الخطيب والجعنيني (٢٠٠٦) أنَّ للمدرسة دوراً في مواجهة تحديات المعاصرة، وبيَّنت دراسة المطيري والخريشة (٢٠١٠) إلى أنَّ المعلمين والطلاب أكَّدُوا على دور المدرسة في الحد من السلوك الانحرافي، وكشفت دراسة التويم والأحمد (٢٠١٩) إلى أنَّ للمدرسة الثانوية دوراً في وقاية الطالبات من السلوكيات الشَّاذَّة في ضوء مبادئ التربية الإسلامية.

وقد بذلت المدرسة والقائمون على إدارتها جهوداً للمشاركة المجتمعية في سبيل التَّعاوُن والتَّلاحُم مع قوى المجتمع والبيئة المحيطة بالمدرسة، والعملية التعليمية؛ وذلك لبناء جسور من العلاقات والثقافات والمفاهيم المشتركة والتبادلية التي تهتم بالارتقاء والنُّهوض بالتعليم كمؤسسةٍ وكعملياتٍ مترابطةٍ وإجراءاتٍ بغرض تفعيل الدور الذي تقوم به المؤسسة التعليمية في المجتمع (القصاص والرشيدي، ٢٠١٧)، وفي ذلك أكَّدت الحربي والبكر (٢٠٢٠) أنَّ هناك دورٌ فعالٌ لبرنامج الشَّراكة في تحسين المناخ المدرسي، وتعزيز الاتِّجاهات الإيجابية بين منسوبي المدرسة وأولياء الأمور.

وفي ضوء ما سبق وتحقيقاً لدور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي في مدارس البنات في المرحلة الثانوية، يمكن القول إنَّ السلوكيات التي يمارسها الأفراد في المدارس الثانوية تنعكِس على السلوكيات أيضاً في المجتمع، فعملية الضبط الاجتماعي داخل المدرسة تعكِس السلوك خارجها، إلا أنَّه يصعُب على المدرسة القيام بعملية الضبط الاجتماعي بعيداً عن مشاركة المجتمع المحلي ومؤسساته المختلفة، من خلال البرامج والخُطط المشتركة التي تسهُم في تحقيق الأهداف المرجُوَّة في مُسايَرة التطورات والتَّغيُرات المتلاحِقَة في هذا العصر.

مُشكِلة الدِّراسة:

تشير بعض الدِّراسات إلى قُصور في تحقيق الضبط الاجتماعي في مدارس الثانوية للطالبات، فقد كشفت الهذلي (٢٠١١) إلى هناك مظاهر عدم انضباط شائعة بين طالبات المرحلة الثانوية في المملكة العربية السَّعودية، وذكرت لطفي (٢٠١٦) أنَّ المدارس الثانوية تواجِه صعوباتٍ تَحدُّ من دورها في تحقيق الضبط الاجتماعي للطالبات، وأشارت الذيباني (٢٠١٧) إلى أنَّ الأساليب المتَّبَعة لتحقيق الضبط لا تُحقِّق الغرض منها داخل المدارس الثانوية للطالبات في المدينة المنورة.

ويأتي تطوير العلاقة بين المدرسة والمجتمع في إطار العلاقة الوظيفية المتَزامنة لكون المدرسة نتاجَاً للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والثقافية لمجتمعها، ولكونها الحضن الطبيعي للأفراد الذين تتشكَّل هويتهم وتتطوَّر مهاراتهم وخبراتهم، من خلال المدرسة ليصبحوا بعد تخرجهم قوةً بنَّاءة في المجتمعات التي نشأوا فيها (السلطان، ٢٠٠٨).

فجاءت الشَّراكة المجتمعية كجهودِ دعمٍ مختلفة من قِطاعَات المجتمع المحلي للتعليم، كأحد المرتكَزات الأساسية لكافة التَّوجِيهات والإستراتيجيات التنمويَّة الفعَّالة والتي ركَّزت عليها رؤية المملكة العربية السَّعودية ٢٠٣٠ كدافعٍ رئيسٍ للتنمية، لتحقيق تعليم متميز يدفع بعجلة اقتصاد المملكة العربية السَّعودية للأمام، فالشَّراكة المجتمعية لها أهمية على المستوى الفردي، أو على المستوى المؤسسي، أو على المستوى المجتمعي، انطلاقاً من الدور الكبير الذي تلعبه في معالجة الكثير من القضايا التربوية والمجتمعية على حدٍ سواء (نصر، ٢٠١٨).

وعليه فإنَّ الشَّراكة المجتمعية تُعدُّ إحدى الأدوات التي تسهُم في تحسين العملية التعليمية، والنهوض بالمجتمع والارتقاء به، من خلال إسهام أفراد المجتمع ومؤسساته طوعاً في مسيرة التنمية، سواءً بالمشاركة في الرأي، أو العمل، أو التمويل (العمود، ٢٠٢١).

وأشارت بعض الدِّراسات السابقة إلى وجود علاقةٍ بين طرف من أطراف الشَّراكة المجتمعية المتمثِّل في الأسرة وبين المدرسة في تحقيق الضبط الاجتماعي، كدراسة المطيري والخريشة (٢٠١٠) التي أشارت إلى أنَّ هناك دورٌ للمدرسة والأسرة في الحدّ من السلوك الانحرافي للطلاب، ودراسة عزب (٢٠١٥) التي أظهرت إلى أنَّ معظم الدول الأجنبية تهتم بالضبط مثل الولايات المتحدة، ويتحقَّق الضبط من خلال إفهام أولياء الأمور أنَّ التَّعليم شراكةٌ

بين الأسرة والمدرسة، ودراسة محمد (٢٠١٦) التي أشارت إلى أنَّ هناك ضعفٌ في العلاقة بين أساتذة التعليم الثانوي وبين أولياء أمور التلاميذ يُحدُّ من تحقيق عملية الضبط الاجتماعي، ودراسة ناصف ومحمد (٢٠٢٠) التي ذكرت أنَّ هناك متابعةُ الأسرة تحصيل أبنائها في المدرسة يُتعبَر عاملٌ مهمٌ في الرقابة وضبط سلوكهم.

وقد أشارت دراسةٌ الشنيفي (٢٠١٢) إلى طرف آخر من أطراف الشَّراكة المجتمعية المتمثِّل في الجهات الحكومية وعلاقتها مع المدرسة في تحقيق الضبط الاجتماعي وأظهرت أنَّ الانتهاكات التي يقوم بها الطلاب يرجع إلى ضعف المشاركة بين المدارس الثانوية وبين المؤسسات الأمنية لتوعِية الشباب، وعدم وجود إستراتيجية لتحقيق التَّكامُل بين المؤسستين التربوية والأمنية.

وحيث إنَّ الباحثة لم تجد دراساتٍ تجمع بين الأطراف الأخرى المجتمعية المتمثِّلة في وسائل الإعلام، وقلة الدِّراسات في الطرف المجتمعي المتمثِّل في الجهات الحكومية وعلاقتهم مع المدرسة في تحقيق الضبط الاجتماعي بخلاف الأسرة، فقد جاءت هذه الدِّراسة؛ لتسد ثغرةً بحثيةً، ويمكن تحديد مُشكِلة الدِّراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية؟

أسئلـــة الـــدّراســـة:

تسعى الدِّراسة الحالية للإجابة عن السؤال الرئيس التالي: ما دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي في مدارس البنات في المرحلة الثانوية، من خلال الأسئلة الفرعية الآتية:

- ما دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات؟
- ما دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال الجهات الحكومية لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات؟
- ما مُعوِّقات الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات؟
- ما الحلول المقترحة لتفعيل دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات؟

أهداف الدّراسة:

تهدف الدِّراسة إلى تحقيق الهدف الرئيس، ويتفرعَّ منه الأهداف التالية:

- التَّعرُّف على دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات.
- التَّعرُّف على دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال الجهات الحكومية لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات.
- الكشف عن مُعوِّقات الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات.
- الكشف عن الحلول المقترحة لتفعيل دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات.

أهمية الدّراسة:

تَبرِز أهميةُ هذه الدِّراسة في الجانبين: العلمي (النَّظري)، والعملي (التَّطبيقي)، وهي كالتالي:

الأهمية العلمية (النَّظرية):

من المتوقَّع أنْ تَبرز هذه الدِّراسة أهميةَ دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي، وهو ما يدعم التَّعاوُن والتَّواصُل بين أفراد ومؤسسات المجتمع المختلفة، والتي تؤدِّي إلى تحقيق التَّكامُل بين أفكار الأفراد ومؤسسات المجتمع المختلفة.

تُسهم هذه الدِّراسة في توفير الأدبيات ذات العلاقة بدور الشَّراكة المجتمعية، وأهميتها في تعزيز الضبط الاجتماعي في مدارس البنات في المرحلة الثانوية؛ ممَّا يوجِّه الجهود نحو استثمار الطاقات، والعمل على التَّكامُل بين عمل وزارة التعليم، وبين عمل مؤسسات المجتمع المختلفة لتحقيق التَّقدُّم لدى أفراد المجتمع.

الأهمية العملية (التَّطبيقية):

من المحتمل أنْ تُساعد نتائِج الدِّراسة مدارس البنات الثانوية في إيجاد المعوِّقات التي تُعِيق عمل الشَّراكة المجتمعية في تعزيزها للضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية.

من المأمول أنْ تُسهِم نتائِج الدِّراسة في تفعيل أدوار الشَّراكة المجتمعية لتعزيز الضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية.

من المأمول أنْ تُسهِم نتائِج الدِّراسة في تفعيل الشَّراكة المجتمعية لأساليب الضبط الاجتماعي في مدارس البنات في المرحلة الثانوية.

حـــدود الـــدِّراســـة:

ستقتصر الدِّراسة على الحدود التالية:

الحـــدود المـــوضـــوعيـــة:

اقتصرت الدِّراسة على معرفة دور الشَّراكة بين المدرسة والأطراف المجتمعية المتمثلة في وسائل الإعلام مثل الانترنت، والجهات الحكومية مثل المؤسسات الأمنية، والثقافية، والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، والرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في تعزيز الضبط الاجتماعي في مدارس البنات في المرحلة الثانوية، ومعوِّقات الشَّراكة المجتمعية بين المدرسة وهذه الأطراف في تعزيز الضبط الاجتماعي في مدارس البنات في المرحلة الثانوية، وإيجاد الحلول المقترحة لتفعيل دور الشَّراكة المجتمعية بين المدرسة وهذه الأطراف في تعزيز الضبط الاجتماعي في مدارس البنات في المرحلة الثانوية.

الحـــدود البشـــريـــة:

تم تطبيق الدراسة على معلمات المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية.

الحـــدود المكـــانيـــة:

تم تطبيق الدِّراسة على المدارس الثانوية الحكومية بمدينة الرياض.

الحـــدود الـــزمـــانيـــة:

تم تطبيق الدِّراسة في الفصل الدراسي الأول من العام الدراسي ١٤٤٣هـ.

مصطلحـــات الـــدِّراســـات:

الشَّـــراكـــة المجتمعيـــة:

تُعـرّف الشَّـراكة المجتمعيـة بأنَّهـا: "مشاركة أعضاء المجتمع وتنظيماته ومؤسساته الاجتماعية للمدرسة في تقاسم الأدوار وتحمُّل المسؤولية؛ لدعم العملية التعليمية وتحقيق

الأهداف التربوية المنشودة وتلك الأطراف المشاركِة مع المدرسة هي: الأسرة والجمعيات الأهلية، والأندية، ووسائل الإعلام، ودور العبادة وغير ذلك من المؤسسات حتى من الأفراد والمتطوّعين أو المهتمين بالعملية التعليمية والتربوية" (جاد، ٢٠١٧، ص١٤).

وتُعرّف الشَّراكة المجتمعية إجرائياً بأنَّها: تعاوُن وتفاعُل بين مؤسسات المجتمع المحلي المتمثِّلة في وسائل الإعلام، والجهات الحكومية، وبين المدرسة الثانوية الحكومية للبنات بمدينة الرياض، بهدف تقديم الدَّعم لها عند تخطيطها وتنفيذها للعملية التعليمية، والإسهام في إثراء العملية التعليمية، والمحافظة على استقرار المدرسة من خلال وضع معايير وقواعد تنظم السلوك الاجتماعي للطالبات في المرحلة الثانوية.

الضبط الاجتماعي:

يُعرّف الضبط الاجتماعي بأنَّه: "مجموعة القواعد والمعايير الرسمية وغير الرسمية التي تنشَأ في البيئة الاجتماعية، نتيجة لمجموعة من العوامل الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تُنظِّم التَّعامُل بين الأفراد، وتُحدِّد نوع السلوك المرغوب لتحقيق تماسُك البناء الاجتماعي". (السالم، ٢٠٠٠، ص٣٠)

ويُعرف الضبط الاجتماعي إجرائياً بأنَّه: المحافظة على استقرار مجتمع المدرسة من خلال وضع مجموعة من المعايير والأنظمة والقوانين التي تحكُم المجتمع وتسيِّر سلوك طالبات المرحلة الثانوية في الطريق السوي، وتنفرهم من الانحراف والتَّمرُّد.

المرحلة الثانوية العامة:

"يكتمِل سُلَّم التعليم العام بالمملكة العربية السَّعودية بالمرحلة الثانوية، ويلتحق به الطلاب ذكوراً وإناثاً في سن ١٥ عاماً، والذين أكملوا المرحلة المتوسطة بنجاحٍ ليتمَّها في سن ١٨ عاماً تقريباً، ويدرس الطلاب في هذه المرحلة دراسةً أكثرَ تخصُّصاً تُتِيح لهم قدراً أوفى من الثقافة العامة، وتؤهلهم للالتحاق مؤسسات التَّعليم العالي المتعددة" (أبو عراد، الغفيرين، ٢٠١٧، ص١١٢).

الدراسات السابقة:

تم تقسيم الدراسات إلى محورين وهما دراسات عن الشراكة المجتمعية في التعليم، ودراسات عن الضبط الاجتماعي وهي كما يلي:

الدراسات التي تناولت الشراكة المجتمعية في التعليم:

كشفت دراسة القرشي والقرشي (٢٠١١) عن المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء إدارات المدارس الحكومية، وتمويل المدارس الثانوية الحكومية، وتَتكوَّن عينة الدِّراسة من ٢٢٩ مديراً ومشرفاً، واستخدمت الاستبانة لجمع المعلومات، وأظهرت النتائِج أنَّ المشاركة المجتمعية مطلوبة بدرجةٍ عاليةٍ لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية في مجالات تطوير إدارات المدارس الثانوية الحكومية، وفي التمويل، وفي رفع مستوى التَّحصيلي طلاب الثانوية، وفي ربط خريجي المدارس الثانوية بسوق العمل.

وأظهرت دِراسة كبر (٢٠١٥) تقدير حجم المشاركة المجتمعية في تطوير ودعم التعليم في مدينة الدويم، وتحديد أوجُه القصور في المشاركة المجتمعية التي تتطلب المعالجة، وحصر أنماط المشاركة المجتمعية الموجودة بغرض تعزيزها، وتَتَكوَّن عينة الدِّراسة من مديري ومديرات المدارس الأساسية في مدينة الدويم، وتمثَّلت أداة الدِّراسة في الاستبانة لجمع المعلومات، وأظهرت النتائِج أنَّ إدارات المدارس تحصر تعامُلها في مجال المشاركة المجتمعية مع مجلس الآباء فقط، وليس لها دور لمنظمات المجتمع الأخرى في دعم العملية التعليمية.

وهدفت دراسة ايريكا (Erica,2017) إلى التَّعرُّف على كيفية مشاركة الأسرة والمجتمع في الولايات المتحدة، وتأثير المدارس على الانحراف عن المدرسة، ودراسة قوة العلاقة بين الأسرة والمجتمع والمدارس، وتتَكوَّن عينة الدِّراسة من ٥٦٠ مدرسة في الولايات المتحدة، وتمثَّلت أداة الدِّراسة في مقابلات هاتفية، ودراسات استقصائية، وأظهرت النتائج أن تحفيز مشاركة الأسرة في المدارس، وتنمية أنواع معينة من المشاركة المجتمعية في المدرس قل تقلل حدوث الانحراف، والعمل كقوى وقائية ضد الانحراف المحتمل.

وتناولت دراسة دوف (Dove,2018) كيفية ارتباط شعور العائلات بارتباط المجتمع المدرسي بهم من خلال المشاركة بالأنشطة والفعالية المدرسي، وتَتَكوَّن عينة الدِّراسة من ٢١٨ ولي أمر طلاب رياض الأطفال إلى الصف الخامس، وتمثَّلت أدوات الدِّراسة في استطلاعات رأي العيِّنة من أولياء الأمور، وأظهرت النتائِج أنَّه كلَّما شعر أولياء الأمور بالارتباط بالمجتمع المدرسي لطفله زاد من احتمال أنْ يشاركوا بنشاطٍ في مجتمع المدرسة، وكان شعور الأسرة بالارتباط بمجتمع المدرسة تأثيراً كبيراً على مشاركة الأسرة.

وكشفت دراسة الكليب (٢٠١٩) عن دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الحوار بالمدارس الثانوية للبنات، وتَتَكوَّن عينة الدِّراسة من معلمات، وطالبات المرحلة الثانوية، ومنسوبي مؤسسات المجتمع المحلي، وتمثَّلت أداة الدِّراسة في الاستبانة لجمع المعلومات، وأظهرت النتائِج أنَّ طالبات المرحلة الثانوية مُوافِقات على دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الحوار بالمدارس الثانوية للبنات ،وعدم وجود فروق ذات دلالةٍ إحصائية على آراء عيِّنة الدِّراسة نحو واقع الشَّراكة المجتمعية بالمدارس الثانوية الحكومية للبنات بمدينة الرياض من وجهة نظر الطالبات.

وركزت دراسة الطلال (٢٠٢٠) على تشخيص دور المشاركة المجتمعية في دعم ثقافة التَّعلُّم لدى طالبات التعليم العام في المملكة العربية السَّعودية وتحديد مستواها، ، وتَتَكوَّن عينة الدِّراسة من قائدات ووكيلات، ومرشدات المدارس، وتمثَّلت أداة الدِّراسة بتصميم استبانة وعمل مقابلات لجمع المعلومات، وأظهرت النتائِج أنَّ أكبر دور للمشاركة المجتمعية الحالي يتَّضِح في التوعية الصحية ودعم برامج الصحة المدرسية، ودراسة المشكلات التعليمية والمساهمة في وضع الحلول المناسبة لها، والاستفادة من التقنية لدعم التعليم، وأنَّ أقوى دور للمشاركة المجتمعية في دعم ثقافة التَّعلُّم في المجالات الثلاثة ظهر في مجال التَّعلُّم التَّعاونِي يليه استخدام التقنية وآخِر مجال كان التَّعلُّم الذَّاتِي.

الدراسات التي تناولت الضبط الاجتماعي:

هدفت دراسة الونين (Ellonen, 2008) إلى التعرف على الضبط الاجتماعي في المدارس كإجراءٍ وقائيٍّ ضد جنوح المراهقين، وتتكوَّن عينة الدِّراسة من طلاب مراهِقين التي تتراوح أعمارهم ما بين ١٥– ١٦ في ٥٥ مدرسة فنلندية، وتمثَّلت أداة الدِّراسة دراسة جنوح التقرير الذَّاتي الفنلندية (FSRD) من عام ٢٠٠٤، وإجراء استطلاع بين الطلاب التي تتراوح أعمارهم ١٥– ١٦ سنة، وأظهرت النتائِج أنَّ الضبط الاجتماعي في المدارس بوصفها سمة اجتماعية تساعد في الحد من جنوح المراهقين.

وكشفت دراسة الشنيفي (٢٠١٢)عن أهم أشكال الضبط ذات الطبيعة الأمنية داخل المدرسة وخارجها، والتَّعرُّف أسباب تلك الانتهاكات المتعلِّقة بالمدرسة الثانوية والمؤسسات الأمنية من وجهة نظر العاملين في المدارس الثانوية والمؤسسات الأمنية، وتَتَكوَّن عينة الدِّراسة

من المدارس الثانوية العامة النهارية الحكومية في مدينة الرياض، وتمثَّلت أداة الدِّراسة في الاستبانة والمقابلة لجمع المعلومات، وأظهرت النتائِج وجود مشاركة ضعيفة بين المدارس الثانوية والمؤسسات الأمنية في برامج التَّوعيَّة التي تنفذها المؤسسات الأمنية المتعلِّقة بالشباب، وهناك مُعوِّقات تُعيق التَّكامُل بين المدرسة الثانوية والمؤسسات الأمنية.

وأظهرت دراسة لطفي (٢٠١٦) دور المدرسة الثانوية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطالبات، وتَتَكوَّن عينة الدِّراسة من جميع المديرات والمرشدات والمعلمات اللاتي يعملن في مدارس الثانوية التابعة لمحافظة عفيف والبالغ عددهن (٣٤٢٠)، وتمثَّلت أداة الدِّراسة باستخدام الاستبانة لجمع المعلومات، ومقياس لقياس الضبط الاجتماعي، وأظهرت النتائِج أنَّ المدرسة الثانوية تمارس دورها في تحقيق الضبط الاجتماعي للطالبات، من خلال العمل على غرس روح الانتماء والولاء للوطن وغرس العقيدة الإسلامية، وتعويد الطالبات على ممارسة قيم المجتمع وتوجيههن للاستفادة من التقنيات الحديثة وتشجيع الطالبات ذوي السلوك الجيد، وغرس حب الالتزام بالنظام في نفوسهن ومعاملتهن معاملة عادلة دون تمييز.

وكشفت دراسة آل بخات (٢٠١٧) عن دور المدرسة الثانوية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طلابها في ضوء الخبرات العالمية، وتَتَكوَّن عينة الدِّراسة من جميع معلمي المرحلة الثانوية وجميع طلاب المرحلة الثانوية في منطقة الرياض وجميع أعضاء هيئة التدريس في كليات وأقسام التربية بجامعات السعودية، وتمثَّلت أداة الدِّراسة في الاستبانة والمراجع والوثائق، وأسلوب دلفي، وأظهرت النتائِج أنَّ من مُعوِّقات التي تحدُّ تطبيق الضبط الاجتماعي في المدرسة الثانوية مع الطلاب من وجهة نظر المعلمين هي إدمان استخدام وسائل التَّواصُل الاجتماعي بشكلٍ غير منضبط عند بعض الطلاب، وكثرة عدد الطلاب بالفصول، وتأثير رفقاء السوء على انحراف بعض طلاب المدرسة.

وتناولت دراسة الأحمد (٢٠٢٠) مهام جماعة الرفاق في تحقيق الضبط الاجتماعي لأعضائها من وجهة نظر طلاب وطالبات المرحلة الثانوية، والكشف عن أساليب الضبط الاجتماعي التي تستخدمها جماعة الرفاق في تنظيم سلوكيات أعضائها، وتَتَكوَّن عينة الدِّراسة من جميع طلاب وطالبات المدارس الثانوية الحكومية بمدينة سكاكا، وتمثَّلت أداة الدِّراسة في استبانة

لجمع المعلومات، وأظهرت النتائِج أنَّ هناك موافقة بدرجةٍ كبيرةٍ في استجابات أفراد العيِّنة حول مهام وأساليب جماعة الرفاق في تحقيق الضبط الاجتماعي لأعضائها، وتنظيم سلوكياتهم.

وهدفت دراسة الصرايرة (٢٠٢٠) إلى التَّعرُّف على الضبط الاجتماعي وأثَرُه في الحدّ من الانحراف السلوكي لدى طلبة البكالوريوس في جامعة مؤتة، وتَتَكوَّن عينة الدِّراسة من طلبة جامعة مؤتة، واستخدمت الدِّراسة الاستبانة لجمع المعلومات وأظهرت النتائِج أنَّ أساليب الضبط الاجتماعي المتمثِّل بوسائل الإعلام، والأنظمة والقوانين وأثرها في الحدّ من الانحراف السلوكي لدى طلبة البكالوريوس جاءت بدرجةٍ مرتفعةٍ، وأن أفضل أساليب الضبط الاجتماعي من وجهة نظر العينة تمثلت في الالتزام بالقوانين والأنظمة الجامعية، والالتزام بالتشريعات والتعاليم الدينية، ووضع أجهزة كاميرات في الأماكن الحساسية في الجامعة.

التَّعليــق على الدِّراســات الســابقــة:

من خلال استعراض الدِّراسات السابقة اتَّضح وجود العديد من أوجه الشبه وأوجه الاختلاف بين الدِّراسة الحالية والدِّراسات السابقة، بالإضافة إلى أنَّ الاستعانة بهذه الدِّراسات كان بغرض تحقيق العديد من أوجه الاستفادة في الدِّراسة الحالية، وهي كما يلي:

أولاً: أوجه الاتفاق بين الدِّراسة الحالية والدِّراسات السابقة:

اتَّفقت الدِّراسات السابقة مع الدِّراسة الحالية في اهتمامهم بدور الشَّراكة المجتمعية وتفعيلها، واتفقت دراسة الونين (Ellonen, 2008)، ودراسة الشنيفي (٢٠١٢)، ودراسة لطفي (٢٠١٦)، ودراسة آل بخات (٢٠١٧)، ودراسة الأحمد (٢٠٢٠)، والصرايرة (٢٠٢٠)، مع الدِّراسة الحالية في اهتمامهم بموضوع الضبط الاجتماعي في المدارس، واتَّفقت دراسة الشنيفي (٢٠١٢)، ودراسة آل بخات (٢٠١٧)، ودراسة ايريكا (Erica,2017)، ودراسة الأحمد (٢٠٢٠) مع الدِّراسة الحالية في منهج الدِّراسة وهو المنهج الوصفي المسحي، واتَّفقت، ودراسة القرشي والقرشي (٢٠١١)، ودراسة الشنيفي (٢٠١٢)، ودراسة كبر (٢٠١٥)، ودراسة لطفي (٢٠١٦)، ودراسة آل بخات (٢٠١٧)، ودراسة الكليب (٢٠١٩)، ودراسة الطلال (٢٠٢٠)، ودراسة الأحمد (٢٠٢٠)، ودراسة الصرايرة(٢٠٢٠)، مع الدِّراسة الحالية في استخدامهم للاستبانة كأداة لجمع البيانات، واتَّفقت دراسة الشنيفي (٢٠١٢)، ودراسة آل بخات (٢٠١٧)، ودراسة لطفي (٢٠١٦)، مع الدِّراسة الحالية في مجتمع الدِّراسة وهي معلمات المرحلة الثانوية.

ثانيا: أوجه الاختلاف بين الدِّراسة الحالية والدِّراسات السابقة:

اختلفت دراسة لطفي (٢٠١٦)، ودراسة الكليب (٢٠١٩)، ودراسة الطلال (٢٠٢٠)، ودراسة الصرايرة (٢٠٢٠) في استخدامهم للمنهج الوصفي التحليلي، ودراسة كبر (٢٠١٥)، ودراسة دوف (Dove, 2018)، في استخدامهم للمنهج الوصفي، واختلفت الدِّراسات السابقة مع الدِّراسة الحالية في أداةِ جمع البيانات فاستخدمت دراسة الونين (Ellonen,2008)، ودراسة دوف (Dove, 2018)، ودراسة ايريكا (Erica,2017)، استخدموا استطلاعات الرأي، والمقابلة، واختلفت الدِّراسات السابقة مع الدِّراسة الحالية في اختيارهم لمجتمع الدِّراسة.

منهج الدِّراسة:

في ضوء طبيعة الدِّراسة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي؛ لأنَّه يعتمد على دراسة المُشكِلة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، وتحليلها وتفسيرها.

مجتمع الدِّراسة:

يتكوَّن مجتمع الدِّراسة معلمات المرحلة الثانوية بالمدارس الحكومية بمدينة الرياض، والبالغ عددهن (٦٦٤٩) معلمةً، وفقاً للإحصاء الإلكتروني لإدارة التَّعليم بمنطقة الرياض للمدارس الحكومية للعام الدراسي ١٤٤٣هـ.

عيِّنة الدِّراسة:

تمَّ اختيار عيِّنة الدِّراسة بالطريقة العشوائية البسيطة من مجتمع الدِّراسة، نظراً لتجانُس أفراد المجتمع، وتمَّ احتساب العيِّنة باستخدام جدول تحديد حجم العيِّنة، وبلغ عدد العينة (٣٦٣) معلمةً.

الإجراءات الميدانية للدراسة:

وطبقت الاستبانة على عيِّنة الدِّراسة معلمات المرحلة الثانوية في سنة (١٤٤٣هـ) من خلال إرسال الاستبانة إلكترونياً إلى المدارس البنات الثانوية الحكومية، ومن خلال إرسال الاستبانة إلكترونياً عبر الرسائل النصية إلى الهواتف المحمولة لمعلمات المرحلة الثانوية، وتمَّ إرسالها عن طريق تقنية المعلومات، ومن خلال زيارة الباحثة للمدارس الثانوية لتوزيع الاستبانة على المعلمات، وبلغ عدد الاستجابات بعد تطبيق الاستبانة (٣٦٣) استجابةً.

أداة الدّراسة:

انطلاقاً من موضوع الدِّراسة وأهدافها، ونظراً لطبيعة بياناتها، والمنهج المستخدَم فيها، فإنَّ الأداة الأكثر ملاءمةً لتحقيق أهدافها هي الاستبانة، حيث قامت الباحثة بإعداد استبانة وذلك من خلال الرجوع إلى الأدبيات التربوية في إعداد الاستبانة المناسبة لأسئلة الدِّراسة وأهدافها، وتتكوَّن الاستبانة في صورتها النِّهائية من قسم واحد يتألَّف منه أربع محاور وهي كما يلي:

المحور الأول:

دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات ويتكوَّن من (١٠) فقرات.

المحور الثاني:

دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال الجهات الحكومية لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات ويتكوَّن من (١٠) فقرات.

المحور الثالث:

معوقات الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات ويتكوَّن من (١٠) فقرات.

المحور الرابع:

الحلول المقترحة لتفعيل دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات ويتكوَّن من (١٠) فقرات.

صدق أداة الدّراسة:

وتَعنِي صدق أداة الدِّراسة قياس الأسئلة التي وُضِعت لقياسه، وتمَّ التأكُّد من صدق أداة الدِّراسة من خلال الصدق الظاهري (صدق المحكمين)، وصدق الاتِّساق الداخلي وهو كما ما يلي:

صدق المحكمين:

وللتَّعرُّف على مدى صدق أداة الدِّراسة عرضت الباحثة الاستبانة بصورتها الأولية ملحق رقم (٦) على عدد من المحكِّمين والمختصين بموضوع الدِّراسة من أعضاء هيئة تدريس في الجامعات السَّعودية، والجامعات المصرية وبلغ عددهم (١٢) محكِّماً، للتأكُّد من مدى انتماء العبارة، وأهميتها، ومدى وضوحها، وسلامة الصياغة اللغوية، وإبداء آرائهم في تعديل ما يحتاج

تعديل، أو حذف، وتمَّ إجراء التعديلات وفقاً لآرائهم ومقترحاتهم المتفق عليها، وإخراج الاستبانة بصورتها النِّهائية ملحق رقم (٧).

الاتِّســـاق الـــداخلـــي:

يقصد بصدق الاتِّساق الداخلي مدى اتِّساق كل فقرة من فقرات الاستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد تمَّ حساب الاتِّساق الداخلي للاستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه:

أ) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور، واتضح أَّن معاملات الارتباط المبيِّنة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.01$ وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه انظر إلى الجدول (١):

جـــدول (١)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الأول

رقم الفقرة	معامل ارتباط	مستوي الدلالة	رقم الفقرة	معامل ارتباط	مستوي الدلالة
١	٠,٧٦٠**	دالة عند ٠,٠١	٦	٠,٨٧١**	دالة عند ٠,٠١
٢	٠,٨٠٠**	دالة عند ٠,٠١	٧	٠,٨٦٣**	دالة عند ٠,٠١
٣	٠,٨٢٧**	دالة عند ٠,٠١	٨	٠,٨٠٤**	دالة عند ٠,٠١
٥	٠,٨٦١**	دالة عند ٠,٠١	٩	٠,٨٧٨**	دالة عند ٠,٠١
٦	٠,٥٩٢**	دالة عند ٠,٠١	١٠	٠,٧٩٩**	دالة عند ٠,٠١

ب) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور، وتبيِّن أنَّ معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.01$ وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه انظر إلى الجدول (٢):

جـــدول (٢)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية المحور الثاني

رقم الفقرة	معامل ارتباط	مستوي الدلالة	رقم الفقرة	معامل ارتباط	مستوي الدلالة
١	٠,٨٢٦**	دالة عند ٠,٠١	٦	٠,٨٨٨**	دالة عند ٠,٠١
٢	٠,٧٨٥**	دالة عند ٠,٠١	٧	٠,٨٥٨**	دالة عند ٠,٠١
٣	٠,٨٧٧**	دالة عند ٠,٠١	٨	٠,٨١٩**	دالة عند ٠,٠١
٤	٠,٨٤١**	دالة عند ٠,٠١	٩	٠,٩١٢**	دالة عند ٠,٠١
٥	٠,٧٩٨**	دالة عند ٠,٠١	١٠	٠,٨٤١**	دالة عند ٠,٠١

ج) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثالث والدرجة الكلية للمحور، ,اتضح أنَّ معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه انظر إلى الجدول (٣):

جـــدول (٣)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الثالث

رقم الفقرة	معامل ارتباط	مستوي الدلالة	رقم الفقرة	معامل ارتباط	مستوي الدلالة
١	٠,٦٨٩**	دالة عند ٠,٠١	٦	٠,٦٩٨**	دالة عند ٠,٠١
٢	٠,٧٤٤**	دالة عند ٠,٠١	٧	٠,٦٩٩**	دالة عند ٠,٠١
٣	٠,٦٦١**	دالة عند ٠,٠١	٨	٠,٧٥٥**	دالة عند ٠,٠١
٤	٠,٦٦٤**	دالة عند ٠,٠١	٩	٠,٧٤٥**	دالة عند ٠,٠١
٥	٠,٦٨٤**	دالة عند ٠,٠١	١٠	٠,٧٧٥**	دالة عند ٠,٠١

د) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الرابع والدرجة الكلية للمحور، وتبيِّن أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha = 0.01$ وبذلك يعتبر المحور صادق لما وضع لقياسه انظر إلى الجدول (٤):

جـــدول (٤)

معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور الرابع

رقم الفقرة	معامل ارتباط	مستوي الدلالة	رقم الفقرة	معامل ارتباط	مستوي الدلالة
١	٠,٧٦٦**	دالة عند ٠,٠١	٦	٠,٩٠٩**	دالة عند ٠,٠١
٢	٠,٨٤٨**	دالة عند ٠,٠١	٧	٠,٨٨٥**	دالة عند ٠,٠١
٣	٠,٨٥٢**	دالة عند ٠,٠١	٨	٠,٨٨١**	دالة عند ٠,٠١
٤	٠,٩٠٦**	دالة عند ٠,٠١	٩	٠,٧٥٠**	دالة عند ٠,٠١
٥	٠,٩٠٤**	دالة عند ٠,٠١	١٠	٠,٨٢٨**	دالة عند ٠,٠١

الصـــدق البنـــائـــي:

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدي ارتباط كل مجال من مجالات الدِّراسة بالدرجة الكلية لفقرات الاستبانة.

ويبيِّن الجدول أنَّ جميع معاملات الارتباط في جميع مجالات الاستبانة دالة إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$ وبذلك يعتبر جميع مجالات الاستبانة صادقه لما وضعت لقياسه انظر إلى جدول (٥):

جـــدول (٥)

معامل ارتباط بيرسون لكل مجال مع الدرجة الكلية

المحـــــــــــاور	معامل ارتباط	مستوي الدلالة
دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام.	٠,٨٢٣**	دالة عند ٠,٠١
دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال الجهات الحكومية.	٠,٨٢٨**	دالة عند ٠,٠١
معوقات الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي.	٠,٥٩٩**	دالة عند ٠,٠١
الحلول المقترحة لتفعيل دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي.	٠,٦٨٧**	دالة عند ٠,٠١

الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$.

ويتَّضح من الجدول (٥) أنَّ قيمة معامل الارتباط عند الفقرات دالة إحصائياً حيث إنَّ جميع المجالات ترتبط ببعضهما البعض وبالدرجة الكلية للاستبانة، حيث إنَّ هذا الارتباط ذو دلالةٍ إحصائيةٍ وهذا يؤكِّد أنَّ الاستبانة تتمتَّع بدرجةٍ جيدةٍ من الصدق والاتِّساق الداخلي.

ثبـــات أداة الـــدّراســـة:

يقصد بثبات الاستبانة أنْ تعطي هذه الاستبانة نفس النتيجة لو تمَّ إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، أو يعني ثبات الاستبانة الاستقرار في نتائِج الاستبانة، وعدم تغييرها بشكلٍ كبيرٍ فيما لو تمَّ إعادة توزيعها على أفراد العيِّنة عدة مرات خلال فترات زمنية معيِّنة، وللتأكُّد من ثبات أداة الدِّراسة قامت الباحثة باستخدام الاتِّساق الداخلي ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) والتجزئة النصفية للتأكُّد من اعتمادية وثبات محاور الاستبانة.

طـــريقـــة التَّجـــزِئـــة النصفيـــة:

وهي تجزِئة فقرات الاختبار إلى جزئين (الأسئلة ذات الأرقام الفردية، والأسئلة ذات الأرقام الزوجية)، ثمَّ تمَّ حساب معامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية، ودرجات الأسئلة الزوجية، وبعد ذلك تمَّ تصحيح معامل الارتباط بمعادلة سبيرمان براون.

معامل الارتباط المعدل = $2r/1+r$ حيث rمعامل الارتباط بين درجات الأسئلة الفردية ودرجات الأسئلة الزوجية، وتمَّ الحصول على النتائِج الموضحة في جدول (٦):

جـــدول (٦)

طريقة التجزئة النصفية لقياس ثبات الاستبانة

المحـــــــــــــاور	معامل الارتباط قبل التعديل	معامل الارتباط بعد التعديل
دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام	٠,٩٢٤**	٠,٩٥٤**
دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال الجهات الحكومية	٠,٩١٥**	٠,٩٢٨**
معوقات الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي	٠,٨١٣**	٠,٨٨٤**
الحلول المقترحة لتفعيل دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي	٠,٨٩٧**	٠,٩٢٥**
الدرجة الكلية	٠,٩٤٥**	٠,٩٥٥**

يتَّضح من النتائِج الموضحة في جدول (٦) أنَّ قيمة معامل الارتباط المعدل (سبيرمان مقبول ودال Y إحصائياً)، وبذلك تكون قد تمَّ التأكُّد من ثبات استبانة الدِّراسة؛ ممَّا يجعلنا على ثقةٍ تامةٍ بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائِج والإجابة عن أسئلة الدِّراسة واختبار فرضياتها.

طـــريقـــة ألفـــا كـــرونبـــاخ:

تمَّ استخدام طريقة أخرى لحساب الثبات، وكانت النتائِج كما في الجدول الاتي، وهذا يدل على أنَّ الاستبانة تتمتع بدرجةٍ عاليةٍ من الثبات.

جـــدول (٧)

معـــامـــل الفـــا كـــرونبـــاخ لقيـــاس ثبـــات الاستبـــانـــة

المحـــــــــــــاور	معامل الفا
دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام	٠,٩٢٤**
دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال الجهات الحكومية	٠,٩٥٥**
مُعوِّقات الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي	٠,٨٨٥**
الحلول المقترحة لتفعيل دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي	٠,٩٥٨**
الدرجة الكلية	٠,٩٥٤**

الثبات = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يتَّضح من النتائِج الموضحة في جدول (٧) أنَّ قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت عالية لكل مجال من مجالات الاستبانة، كذلك كانت قيمة معامل ألفا لجميع فقرات الاستبانة كانت (٠,٩٥٤) وهذا يعنى أنَّ معامل الثبات مستقر، وتكون الاستبانة في صورتها النهائية، وبذلك تكون قد تأكَّدت من صدق وثبات استبانة الدِّراسة ممَّا يجعله على ثقةٍ تامَّةٍ بصحة الاستبانة وصلاحيتها لتحليل النتائِج والإجابة على أسئلة الدِّراسة واختبار فرضياتها.

نتـــائـــج الـــدراســـة:

وبناءً على تحليل نتائِج الدراسية تمَّ اختبار أسئلة الدِّراسة ومناقشتها والتَّعليق عليها وتفسيرها بما يتناسَب مع مُشكِلة الدِّراسة حيث إنَّه قد استخدم مقياس ليكرت الخماسي في إعداد أداة الدِّراسة، فقد تبنَّت الدِّراسة المعيار الموضح في الجدول رقم (٨)، للحُكْم على اتِّجاه كل فقرة عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي، وذلك بالاعتماد بشكلٍ رئيسٍ على قيمة المتوسط الحسابي، والوزن النسبي لتحديد مستوى الموافقة على فقرات، ومحاور الدِّراسة.

جـــدول (٨)

سلم المقياس المستخدم في الدِّراسة

المستوى	غير موافق بشدة	غير مـــوافـــق	محايد	مـــوافـــق	موافق بشدة
المتوسط الحسابي	أقل من ١,٧٩	١,٨٠إلى٢,٥٩	٢,٦٠ إلى ٣,٣٩	٣,٤٠ إلى ٤,١٩	أكثر من ٤,٢٠
الوزن النسبي	أقل من ٣٥,٩٪	٣٦٪ إلى ٥١,٩٪	٥٢٪ إلى ٦٧,٩٪	٦٨٪إلى ٨٣,٩٪	أكثر من ٨٤٪

وهذا يعطي دلالةً إحصائيةٍ على أنَّ:

- المتوسطات التي تقل عن (١,٧٩) تدل على وجود معارضة شديدة على الفقرة.
- المتوسطات المحصورة بين (١,٨٠ إلى ٢,٥٩) تدل على وجود معارضة على الفقرة.
- المتوسطات المحصورة بين (٢,٦٠ إلى ٣,٣٩) تدل على حيادية الإجابة على الفقرة.
- المتوسطات المحصورة بين (٣,٤٠ إلى ٤,١٩) تدل على الموافقة على الفقرة.
- المتوسطات التي تزيد عن (٤,٢٠) تدل على الموافقة الشديدة على الفقرة.

ثانياً: الإجـابـة عـلـى أسئلـة الـدِّراسـة:

السؤال الأول: ما دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات؟

حيث قامت الباحثة بحساب المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات المحور الأول.

جـــدول (٩)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوى المرجح للمحور الأول

الرقم	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
١	تحذِّر وسائل الإعلام الطالبات من الأنماط السلوكية السيئة مثلاً التدخين.	٣,٩٢	١,١١	٧٨,٤٠	٢
٢	تحثُّ وسائل الإعلام الطالبات على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.	٣,٤٣	١,٢٧	٦٨,٦٨	١٠
٣	تُساعد وسائل الإعلام على تنمية القيم التي يقبلها المجتمع لدى الطالبات.	٣,٦٥	١,١٧	٧٣,٠٠	٩
٤	تحثُّ وسائل الإعلام الطالبات على السلوك الإيجابي مثل المشاركة البنَّاءة في الأنشطة المدرسية.	٣,٧٨	١,١٠	٧٥,٦٠	٤
٥	تُعزِّز وسائل الإعلام لدى الطالبات الانتماء الوطني.	٤,٤١	٧٩.	٨٨,٢٠	١
٦	تحثُّ وسائل الإعلام الطالبات على استثمار أوقات الفراغ بما هو مفيد.	٣,٦٧	١,١٨	٧٣,٤٠	٨
٧	تعمل وسائل الإعلام بتوضيح قوانين المجتمع لدى الطالبات.	٣,٧٠	١,١٤	٧٤,٠٠	٦
٨	تُسهِم وسائل الإعلام في توضيح حقوق وواجبات الطالبات.	٣,٧٣	١,١٢	٧٤,٦٠	٥
٩	تُعزِّز وسائل الإعلام لدى الطالبات المسؤولية الاجتماعية.	٣,٦٨	١,١١	٧٣,٦٠	٧
١٠	تقدِّم وسائل الإعلام للطالبات برامج للتوعية الأمنية.	٣,٩٠	١,٠٣	٧٨,٠٠	٣
الدرجة الكلية للمحور الأول		٣,٧٩	٨٩.	٧٥,٨٣	

تبيّن من خلال نتائِج الجدول أنَّ دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات جاءت بمتوسط حسابي ٣,٧٩ ووزن نسبي قدره ٧٥,٨٣% وهي درجة موافقة في الاستجابة على فقرات هذا المجال.

بلغ المتوسط الحسابي فقرات هذا المحور بين (٣,٤٣) و(٤,٤١) وهذا يعني أنَّ جميع الفقرات المتعلِّقة بمحور دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات متوفرة بدرجةِ موافقة وموافقة جداً.

وتبيَّن من خلال نتائِج الجدول أنَّ الفقرة (٥) التي نصَّها "تعزِّز وسائل الإعلام لدى الطالبات الانتماء الوطني " حصلت على المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي (٤,٤١) بدرجة موافقة جداً، بينما حصل الفقرة (٢) التي نصَّها "تحثُّ وسائل الإعلام الطالبات على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" على المرتبة الأخيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٤٣) بدرجة موافقة.

وبذلك تكون الفقرات التي حصلت على درجة موافقة جداً، وموافقة تمثل أدوار الشَّراكة المجتمعية المتمثِّلة بوسائل الإعلام في تعزيزها للضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية بالرياض، وتفسِّر الباحثة هذه النتيجة بأنَّ الشَّراكة المجتمعية المتمثِّلة بوسائل الإعلام لها دورٌ في تعزيز الضبط الاجتماعي؛ لأنَّها تعمل على تنمية القيم الحسنة، والسلوكيات الإيجابية، والتَّأكيد على احترام الأنظمة القوانين، وهذه النتيجة تتَّفق مع ما توصلت إليه أغلب نظريات الضبط الاجتماعي التي فسَّرت الضبط الاجتماعي من منظورها، فيرى العالم (روس) أنَّ الضبط الاجتماعي لا بدَّ أنْ يتنوع أساليبه وآلياته بما يتناسب مع حاجات المجتمع، وبما أنَّ العصر الحالي عصر التقنيات الحديثة فوسائل الإعلام تعتبر جزء من هذه التقنيات، ووسيلة، وأسلوب للضبط الاجتماعي، ونظريات الشَّراكة المجتمعية التي فسَّرت الشَّراكة المجتمعية من منظورها، فتشير النظرية الوظيفية إلى اعتماد مؤسسات المجتمع بما فيها التربوية على بعضهم البعض للبقاء، ومساهمة كل مؤسسة بوظيفةٍ محددةٍ للعمل كمجموعةٍ متكاملةٍ للتحقيق النفعي الكلي للمجتمع، فوسائل الإعلام هي جزء من هذه الشَّراكة المجتمعية التي تعمل مع باقي المؤسسات لتحقيق التوزان، والحفاظ على المكتسبات المجتمعية.

وفيما يلي تفصيل لأدوار الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال وسائل الإعلام لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات، حيث يتم ترتيب الفقرات تنازلياً، وفقاً للمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لها وهي كالتالي:

- **جاءت الفقرة (٥) التي تنص على:** "تُعزِّز وسائل الإعلام لدى الطالبات الانتماء الوطني" في المرتبة الأولى بدرجة موافقة جداً، بمتوسط حسابي بلغ (٤,٤١)، وانحراف معياري بلغ (.٧٩)، وتفسِّر الباحثة النتيجة بأنَّ وسائل الإعلام هي المصدر الأساسي لتكوين المعلومات والأفكار، والاتجاهات، فتعزِّز الانتماء الوطني سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال المواد الإعلانية، أو الدعايات، أو أفلام قصيره يعمل على تقوية العلاقة بين الطالبات والوطن؛ الذي يترتب عليه احترام الأنظمة والقوانين، وتعزو الباحثة النتيجة إلى نظرية الضبط الاجتماعي للعالم (تالكوت بارسونز) الذي يرى أنَّ الفعل الاجتماعي الذي يقوم به الفاعل محكوم بعدة من عوامل عدة منها قيمه، ومعايره، وأنَّه يحتاج إلى دعم ثابت ومستمر لكي لا يؤدي إلى الانحراف، فالانتماء الوطني

يعتبر قيمة تؤثِّر على معتقدات الطالبات، وتتمثَّل في سلوكهم، وهذه النتيجة تتَّفق مع دراسة عساف (٢٠١٠) التي توصلت إلى وسائل الإعلام تعزِّز الشعور الانتماء الوطني لدى طلبة الجامعة في غزة، ودراسة العريفي (٢٠١٧) التي أظهرت أنَّ القنوات التابعة لوسائل الإعلام تعزز من الانتماء الوطني.

- **وجاءت الفقرة (١) التي تنص على:** "تحذِّر وسائل الإعلام الطالبات من الأنماط السلوكية السيئة مثل التدخين" في المرتبة الثانية بدرجة موافق، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٢)، وانحراف معياري (١,١١)، وتفسِّر الباحثة النتيجة بأنَّ معظم الطالبات يقضون أغلب الوقت على الهواتف المحمولة فسيكون لوسائل الإعلام دورٌ كبيرٌ في غرس السلوكيات الإيجابية والتنفير من السلوكيات السيئة، من خلال ما تقدِّمه من محتوى، ورسائل هادفة، وتعزو الباحثة النتيجة إلى نظرية الضبط الاجتماعي للعالم (روس) الذي اهتم بأساليب وآليات الضبط الاجتماعي التي تحكُم سلوك الفرد وتختلف بناءً على تقدُّم المجتمع، فالتحذير والتخويف من الفعل السلوكي يعتبر أسلوب من أساليب الغير رسمية في عملية الضبط الاجتماعي، وهذه النتيجة تتَّفق مع دراسة آل عيدان (٢٠١٤) التي توصَّلت إلى أن وسائل الإعلام تنفِّر من السلوكيات السيئة مثل التدخين، ودراسة الصرايرة (٢٠٢٠) التي أظهرت أنَّ وسائل الإعلام تعمل على الحدّ من الانحرافات السلوكية.
- **وجاءت الفقرة (١٠) التي تنص على:** "تقدِّم وسائل الإعلام للطالبات برامج للتوعية الأمنية" في المرتبة الثالثة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي بلغ (٣,٩٠)، وانحراف معياري (١,٠٣)، وتبرر الباحثة النتيجة بأنَّ وسائل الإعلام تعمل مع مؤسسات الأمن لتحقيق الأمن العام وسلامة المجتمع، والتأكِّيد على احترام الأنظمة، والقوانين، واتِّباع القواعد العامة من خلال ما تقدمة من منشورات توعوية، وتنسب الباحثة هذه النتيجة إلى (النظرية الوظيفية) وهي اعتماد مؤسسات المجتمع على بعضها البعض للبقاء، ومساهمة كل مؤسسة بوظيفةٍ محددةٍ تضمَن استمرارية وعمل المجتمع ككلٍ لتحقيق النفع، والتكامُل بينهم، فمن خلال عمل وسائل الإعلام، والمؤسسات الأمنية مع المدرسة يتحقَّق هذا التكامُل في التوعية الأمنية للطالبات، وهذه النتيجة تتَّفق مع دراسة العريفي (٢٠١٧) التي توصلت إلى أنَّ وسائل الإعلام تُساهِم في التوعية الأمنية لمحافظة على سلامة المجتمع.

- **وجاءت الفقرة (٤) التي تنص على:** "تحثُّ وسائل الإعلام الطالبات على السلوك الإيجابي مثل المشاركة البنَّاءة في الأنشطة المدرسية" في المرتبة الرابعة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٧٨)، وانحراف معياري (١,١٠)، وتبرر الباحثة النتيجة بأنَّ وسائل الإعلام تقدِّم القوالب المتنوعة لتعزِّز من السلوك الإيجابي للطالبات من خلال المقاطع المتداولة التي المحفِّزة للسلوك الإيجابي، فالتحفِيز على السلوك الإيجابي يقلِّل من احتمالية حدوث السلوكيات السلبية، ويعزِّز من ثقة الطالبات، ويُحسِّن العلاقات بين الطالبات ببعضهم البعض، وبين المعلمات والطالبات، وهذه النتيجة تتَّفق مع دراسة السفياني (٢٠٢٠) التي توصلت إلى أنَّ وسائل الإعلام تحثّ على السلوك الإيجابي لدى طالبات الجامعة وتجعل منهم أفراد طموحين ومثابرين.
- **وجاءت الفقرة (٨) التي تنص على:** "تُسهِم وسائل الإعلام في توضيح حقوق وواجبات الطالبات" في المرتبة الخامسة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٧٣)، وانحراف معياري (١,١٢)، وتؤول الباحثة النتيجة أنَّ الطالبات بما أنَّهم معظم الوقت يقضونه على الهواتف المحمولة فوسائل الإعلام تقدِّم العديد من المنشورات التي تأكِّد على حقوق، والواجبات التي يجب الطالبات الالتزام بها لمعرفة ما يجب على الطالبة عمله، وما يجب تركه من الأفعال، وتعزِّز أيضاً معرفة الحقوق والواجبات الشعور بالأمان داخل المدرسة، وتحقيق العدالة داخل المدرسة، وضمان عدم تعرُّض الطالبات للظلم، وتنسب الباحثة النتيجة إلى (نظرية الدور) التي ترى أنَّ سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية تعتمد على الأدوار الاجتماعية التي يشغلها المجتمع، وأنَّ مكانة الفرد ومنزلته الاجتماعية تعتمد على دوره الاجتماعي، وينطوِي الدور الاجتماعي على واجباتٍ وحقوقٍ اجتماعيةٍ وتكون علاقة الأدوار متكاملة فيما بينهم، فمعرفة الطالبة للحقوق والواجبات يوضِّح لها دورها الاجتماعي لتأدية السلوك المطلوب منها، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة آل عيدان (٢٠١٤) التي توصَّلت إلى أنَّ وسائل الإعلام تَسُهم في تكوين الفرد المدرك لحقوقه وواجباته.

- **وجاءت الفقرة (٧) التي تنص على:** "تعمل وسائل الإعلام بتوضيح قوانين المجتمع لدى الطالبات" في المرتبة السادسة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٧٠)، وانحراف معياري (١,١٤) وتفسر الباحثة هذه النتيجة بأنَّ وسائل الإعلام توضِّح قوانين المجتمع للطالبات؛ لأنَّ المدرسة هي جزء من المجتمع، وتعمل على تحقيق أهدافه، فمعرفة الطالبات لقوانين المجتمع تعمل على تهيئتهم للانخراط بالمجتمع، واتِّباع قواعده، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة آل عيدان (٢٠١٤) التي أظهرت أنَّ وسائل الإعلام تعمل على توضيح القوانين أكثر لدى الأفراد.
- **وجاءت الفقرة (٩) التي تنص على:** "تعزِّز وسائل الإعلام لدى الطالبات المسؤولية الاجتماعية" في المرتبة السابعة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٦٨)، وانحراف معياري (١,١١)، وتبرر الباحثة النتيجة بأنَّ تعزيز وسائل الإعلام المسؤولية الاجتماعية لدى الطالبات تزيد من قوة ارتباطهم بالمجتمع، والانتماء إليه، والعمل على تطوير المجتمع والمحافظة عليه، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة عساف (٢٠١٠) التي أظهرت بأنَّ وسائل الإعلام يرسِّخ المسؤولية اتِّجاه المجتمع لدى طلبة جامعة غزة.

وتعزو الباحثة النتيجة فقرة (٧) و(٩) إلى (النظرية الوظيفية) التي ترى اعتماد مؤسسات المجتمع على بعضها البعض للبقاء، ومساهمة كل مؤسسة بوظيفةٍ محددةٍ تضمَن استمرارية وعمل المجتمع ككل لتحقيق النَّفع الكلي، فوسائل الإعلام تعمل مع المدرسة لتوضيح قوانين المجتمع، والمسؤولية الاجتماعية، فهذا يعتبر عمل تكاملي لتحقيق المنفعة للمجتمع كافة.

- وجاءت فقرة (٦) التي تنص على: "تحثّ وسائل الإعلام الطالبات على استثمار أوقات الفراغ بما هو مفيد" في المرتبة الثامنة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٦٧)، وانحراف معياري (١,١٨)، وتؤول الباحثة النتيجة إلى أنَّ وسائل الإعلام تتميز بتقديم المعرفة بقوالب متنوعة تناسِب جميع قدرات الطالبات المعرفية لتحثهم على استثمار الوقت، وتطوير الذات، واكتساب العديد من المهارات الإيجابية، التي تساعدهم في المواجهة الحياة، والتفاعُل الإيجابي مع الآخرين، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة السفياني (٢٠٢٠) التي توصلت إلى أنَّ متابعة وسائل الإعلام تزيد من قيمة تقدير الوقت واستثماره.

- **وجاءت فقرة (٣) التي تنص على:** "تساعِد وسائل الإعلام على تنمية القيم التي يقبلها المجتمع لدى الطالبات" في المرتبة التاسعة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٦٥)، وانحراف معياري (١,١٧)، وتفسر الباحثة النتيجة إلى أنَّ القيم الأخلاقية هي التي سوف تُنظِّم سلوك الطالبات وتوجِهها، وتهذِّب النفس، وتكسِبهم الأخلاق الحسنة الكريمة، والسلوك السليم، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة آل عيدان (٢٠١٤) التي توصلت إلى أنَّ وسائل الإعلام تساعد على غرس القيم والمبادئ التي يرتضيها المجتمع.

وتعزو الباحثة نتيجة فقرة (٦) و(٣) إلى نظرية الضبط الاجتماعي للعالم (تالكوت بارسونز) الذي يرى أنَّ الفعل الاجتماعي الذي يقوم به الفاعل محكوم بعدة من عوامل عدة منها أفكاره، ومشاعره، وقيمه، وأنَّه يحتاج إلى دعمٍ ثابتٍ ومستمرٍ؛ لكيلا يؤدِّي إلى الانحراف، وقد وضع نمطين من الميكانيزمات وهي الضبط الاجتماعي، والتَّنشِئة الاجتماعية، فاستثمار الوقت بما هو مفيد، وتنمية القيم السوية، هي أساليب للضبط الاجتماعي التي تعمل على خلق السلوكيات السوية الإيجابية.

- **وجاءت فقرة (٢) التي تنص على:** "تحثّ وسائل الإعلام الطالبات على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" في المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٤٣)، وانحراف معياري (١,٢٧)، وتبرر الباحثة النتيجة إلى من خلال وسائل الإعلام نحافظ على قيمة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر التي تعمل على حفظ أحكام الشريعة الإسلامية، وتحصِّن المجتمع من الانحرافات الفكرية، والسلوكية، وتعزو الباحثة النتيجة إلى نظرية الضبط الاجتماعي للعالم (روس) الذي اهتمَّ بأساليب وآليات الضبط الاجتماعي التي تحكُم سلوك الفرد، وتختلف بناءً على تقدُّم المجتمع، فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يعتبر أسلوب من أساليب الضبط الاجتماعي الذي يعمل على إصلاح المجتمع الإنساني، وتقويم سلوكه، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة عساف (٢٠١٠)، ودراسة آل عيدان (٢٠١٤) التي أظهرت أنَّ وسائل الإعلام تحث على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وترى الباحثة أن الفقرة (٢) و(٣) و(٦) أخذت أقل متوسط حسابي وتعزو ذلك إلى أن وسائل الإعلام اهتمت بتنمية بعض من القيم اهتمام عالي أكثر القيم الأخرى التي تحتاجها الطالبات، وضعف تركيز وسائل الإعلام على تحفيز الطالبات وتشجيعهم لاغتنام أوقاتهم.

السؤال الثاني: ما دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال الجهات الحكومية لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات؟

حيث قامت الباحثة بحساب المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات المحور الثاني.

جـــــدول(١٠)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوى المرجح للمحور الثاني

الرقم	الفقـــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
١	تتعاون الجهات الحكومية مع المدرسة في معالجة بعض سلوكيات السيئة لدى الطالبات مثل التخريب.	٣,٥٧	١,١٦	٧١,٤٠	٥
٢	تستجيب الجهات الحكومية للمساعدة بسرعة عند طلب المدرسة.	٣,٦٧	١,٠٢	٧٣,٤٠	٤
٣	تقِيم المؤسسات الأمنية محاضرات وبرامج توعوية تعزِّز من قيمة الضبط الاجتماعي لدى الطالبات.	٣,٤٢	١,١٥	٦٨,٤٠	٧
٤	تساهِم الجهات الحكومية في غرس القيم الفاضلة لدى الطالبات.	٣,٧١	١,٠٥	٧٤,٢٠	٢
٥	توفِّر الجهات الحكومية خدمات الرعاية الاجتماعية للطالبات.	٣,٨٢	٩٦٠	٧٦,٤٠	١
٦	تدعم الجهات الحكومية المدرسة بالبحوث والكتب الأمنية.	٣,٣٧	١,١٣	٦٧,٤٠	٩
٧	تنظِّم الجهات الحكومية مع المدرسة زيارات ميدانية للطالبات للأجهزة الأمنية.	٣,١٨	١,٢٥	٦٣,٦٠	١٠
٨	تدعَم الجهات الحكومية المدرسة بوسائل تساعِد على الانتماء الوطني لدى الطالبات.	٣,٧٠	١,١٠	٧٤,٠٠	٣
٩	تشارِك الجهات الحكومية المدرسة في تحقيق نمو متكامل لدى الطالبات.	٣,٥٤	١,١١	٧٠,٨٠	٦
١٠	تساهِم الجهات الحكومية في متابعة استخدام المعلمين لنظام الثواب والعقاب للطالبات.	٣,٣٨	١,١٨	٦٧,٦٠	٨
الدرجة الكلية للمحور الثاني		٣,٥٤	٩٤٠	٧٠,٧٥	

تبيَّن من خلال نتائِج الجدول أنَّ دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال الجهات الحكومية لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات جاءت بمتوسط حسابي ٣,٥٤ ووزن نسبي قدره ٧٠,٧٥% ودرجة موافق على جميع استجابات فقرات هذا المجال.

بلغ المتوسط الحسابي فقرات هذا المحور بين (٣,١٨) و(٣,٨٢) وهذا يعني أنَّ جميع الفقرات المتعلِّقة بمحور دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال الجهات الحكومية لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات متوفرة بدرجة محايدة وموافقة.

وتبيَّن من خلال نتائِج الجدول أنَّ الفقرة (٥) التي نصها "توفِّر الجهات الحكومية خدمات الرعاية الاجتماعية للطالبات" حصلت على المرتبة الأولى حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,٨٢)، بينما حصلت الفقرة (٧) التي نصها "تنظِّم الجهات الحكومية مع المدرسة زيارات ميدانية للطالبات للأجهزة الأمنية" على المرتبة الأخيرة حيث بلغ المتوسط الحسابي (٣,١٨).

وبذلك تكون الفقرات التي حصلت على درجة موافقة تمثل أدوار الشَّراكة المجتمعية المتمثِّلة الجهات الحكومية في تعزيزها للضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية بالرياض، وتفسِّر الباحثة هذه النتيجة بأنَّ الشَّراكة المجتمعية المتمثلة بالجهات الحكومية لها دور في تعزيز الضبط الاجتماعي؛ لأنَّها تعتبر الجهات الحكومية داعم للعملية التربوية داخل، وخارج المدرسة، من خلال ما تقدِّمه من آليات، وأساليب للضبط الاجتماعي المتمثلة بالندوات، والدورات، والزيارات الميدانية، والمنشورات؛ لأنَّ الطالباتِ جزءٌ من المجتمع الذي يؤثِّر فيه، ويتأثَّر به، وهذه النتيجة تتَّفق مع ما توصلت إليه أغلب نظريات الضبط الاجتماعي التي فسَّرت الضبط الاجتماعي من منظورها، فيرى العالم (روس) أنَّ الضبط الاجتماعي لا بدَّ أنَّ يتنوع أساليبه وآلياته بما يتناسب مع حاجات المجتمع، وبما أنَّ مؤسسات المجتمع تعمل مع المدرسة كطرفٍ أخرٍ لتحقيق أهدافها التربوية فتعبر أحد آليات، ووسيلة للضبط الاجتماعي، ونظريات الشَّراكة المجتمعية التي فسَّرت الشَّراكة المجتمعية من منظورها، فتشير (النظرية الوظيفية) إلى اعتماد مؤسسات المجتمع بما فيها التربوية على بعضهم البعض للبقاء، ومساهمة كل مؤسسةٍ بوظيفةٍ محددةٍ للعمل كمجموعةٍ متكامِلةٍ للتحقيق النفعي الكلي للمجتمع، فالجهات الحكومية تعتبر مؤسسة لها وظائف محدد تعمل مع المدرسة لتحقيق أهدافهم.

وفيما يلي تفصيل لأدوار الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي من خلال الجهات الحكومية لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات، حيث يتمَّ ترتيب الفقرات تنازلياً، وفقاً للمتوسط الحسابي لها، والانحراف المعياري وهي كالتالي:

- **جاءت الفقرة (٥) التي تنص على:** "توفِّر الجهات الحكومية خدمات الرعاية الاجتماعية للطالبات" في المرتبة الأولى بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٨٣)، وانحراف معياري (.٩٦)، وتبرر الباحثة النتيجة أنَّ الرعاية الاجتماعية التي تقدِّمها الجهات الحكومية للطالبات تعزِّز من عملية الضبط الاجتماعي من خلال ما تقدِّمه من برامج دعم لتحسين المستوى الاقتصادي، والاجتماعي للطالبات التي تعمل على الحدّ من المشكلات الاجتماعية، والظواهر السلبية، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة بكر (٢٠١٥) التي توصَّلت إلى أنَّ المجتمع بمؤسساته يعمل على توفير الرعاية الاجتماعية للطالبات.
- **وجاءت فقرة (٤) التي تنص على:** "تُساهِم الجهات الحكومية في غرس القيم الفاضلة لدى الطالبات" في المرتبة الثانية بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٧١)، وانحراف معياري (١,٠٥)، وتفسِّر الباحثة النتيجة أنَّ الجهات الحكومية تعمل على غرس القيم الفاضلة التي يرتضيها المجتمع لدى الطالبات مع خلال ما تقدِّمه من ندوات، ودورات، ومنشورات، داخل وخارج المدرسة، لتشكيل شخصيات متَّزنة، وتهذيب لسلوك الطالبات، وتتَّفق النتيجة مع بكر (٢٠١٥) التي توصَّلت إلى أنَّ مؤسسات المجتمع تساعد على غرس القيم الفاضلة.
- **وجاءت فقرة (٨) التي تنص على:** "تدعَم الجهات الحكومية المدرسة بوسائل تساعد على الانتماء الوطني لدى الطالبات" في المرتبة الثالثة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٧٠)، وانحراف معياري (١,١٠)، وتؤول الباحثة النتيجة إلى أنَّ دعم الجهات الحكومية لتعزيز الانتماء لدى الطالبات مهم للمحافظة على اتِّباع الأنظمة والقوانين والعمل لمصلحة الوطن؛ ولأنَّ تعزيز الانتماء الوطني مهمة المجتمع بأكمله؛ لأنَّه يعمل على تماسُك المجتمع وقوته، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة محمد (٢٠١٨) التي أظهرت أنَّ مؤسسات المجتمع تدعَم المدرسة بوسائل تساعد على تقوية الانتماء الوطني.

وتعزو الباحثة النتيجة فقرة و(٤) و(٨) إلى نظرية الضبط الاجتماعي للعالم (تالكوت بارسونز) الذي يرى أنَّ الفعل الاجتماعي الذي يقوم به الفاعِل محكوم بعدة من عوامل عدة منها أفكاره، ومشاعره، وقيمه، ومعايره، وأنَّه يحتاج إلى دعم ثابت ومستمر؛ لكيلا يؤدِّي إلى الانحراف، وقد وضع نمطين من الميكانيزمات وهي الضبط الاجتماعي، والتَّنشِئة الاجتماعية، فتنمية القيم، وتعزيز الانتماء الوطني لدى الطالبات تعتبر من العوامل التي تحكم الفعل الاجتماعي، وتسِّير السلوك وتوجِّهه.

- **وجاءت فقرة (٢) التي تنص على:** "تستجِيب الجهات الحكومية للمساعدة بسرعة عند طلب المدرسة" في المرتبة الرابعة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٦٧)، وانحراف معياري (١,٠٢)، وتفسِّر الباحثة النتيجة إلى أنَّ هناك بعض المشكلات التي تواجِه المدرسة تصعُب عليها التَّعامُل معها مثل: المشكلات السلوكية التي تستلزم الجهات الأمنية للتَّعامُل معها، وتتَّفق النتيجة مع دراسة الشنيفي (٢٠١٢) التي توصَّلت إلى الجهات الأمنية تتدخَّل بسرعةٍ عند طلب المدرسة منها ذلك.
- **وجاءت فقرة (١) التي تنص على:** "تتعاوَن الجهات الحكومية مع المدرسة في معالجة بعض سلوكيات السيئة لدى الطالبات مثل التخريب" في المرتبة الخامسة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٥٧)، وانحراف معياري (١,١٦) وتؤول الباحثة النتيجة إلى أنَّ تعاوُن الجهات الحكومية في معالجة سلوكيات والظواهر السيئة للطالبات لتخفيف العبْء عن المدرسة في تطبيق النظام، والمعايير الاجتماعية، ويكون هناك تكامُل، وتسانُد وظيفي بين مؤسسات المجتمع بما فيها المؤسسة التربوية المدرسة، وتعزو الباحثة النتيجة إلى نظرية الضبط الاجتماعي للعالم (هومانز) الذي حدَّد الضبط الاجتماعي على أنَّه امتثالاً للمعايير، وأنَّها أحد الأمور التي تنظِّم السلوك، فتعاوُن الجهات الحكومية في عملية الضبط الاجتماعي من خلال معالجة سلوكيات الطالبات تعتبر أحد الأمور التي تنظِّم سلوك الطالبات وتقوِّمها، وتتَّفق هذه النَّتيجة مع دراسة الحرون (٢٠١٤) التي توصَّلت إلى أنَّ الشَّراكة المجتمعية بمؤسساتها تُساهِم في حل المشكلات السلوكية لبعض الطلاب.

- **جاءت الفقرة (٩) التي تنص على:** "تُشارِك الجهات الحكومية المدرسة في تحقيق نموٍّ متكامِلٍ لدى الطالبات" في المرتبة السادسة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٥٤)، وانحراف معياري (١,١١)، وتفسِّر الباحثة النتيجة إلى أنَّ مشاركة الجهات الحكومية المدرسة في تحقيق النمو المتكامل لدى الطالبات ستساعد في تحقيق للوصول إلى جميع جوانب النمو المتعدِّدة الروحية، والنفسية، والاجتماعية، والعقلية، والوجدانية بسبب تنوُّع أشكال الدَّعم من الجهات التي ستقدِّمها للمدرسة، وتنسِب الباحثة النتيجة إلى نظرية الضبط الاجتماعي للعالم (تالكوت بارسونز) الذي يرى أنَّ الفعل الاجتماعي الذي يقوم به الفاعل محكوم بعدَّة من عوامل عدَّة منها أفكاره، ومشاعره، وقيمه، ومعايره، وأنَّه يحتاج إلى دعمٍ ثابتٍ ومستمرٍ؛ لكيلا يؤدِّي إلى الانحراف، وقد وضع نمطين من الميكانيزمات وهي الضبط الاجتماعي، والتَّنشِئة الاجتماعية، فالدَّعمُ المستمر من جميع النواحي يعمل على تحقيق النُّمو المتكامل الذي يؤدي إلى تكوِين الشخصية السَّويَّة للطالبة، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة الصوافية والزيدان (٢٠٠٨) التي توصَّلت إلى أنَّ مؤسسات المجتمع تشارِك في المدرسة وإداراتها في تحقيق النمو المتكامل للطلاب.
- **وجاءت فقرة (٣) التي تنص على:** "تقِيم المؤسسات الأمنية محاضرات وبرامج توعوية تعزِّز من قيمة الضبط الاجتماعي لدى الطالبات" في المرتبة السابعة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٤٢)، وانحراف معياري (١,١٥)، وتبرر الباحثة النتيجة إلى أنَّ إقامة المؤسسات الأمنية البرامج التوعوية عن الضبط الاجتماعي للطالبات لتوضيح الهدف من وضعه، ومدى أهميته، وأهمية اتِّباع الأنظمة والقوانين، والامتثال للقواعد، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة آل بخات (٢٠١٧) التي توصَّلت إلى أنَّ إلى حد ما تحرص المدرسة التَّعاوُن مع جهات حكومية مثل الجهات الأمنية لإقامة محاضرات تعزِّز من قيمة الضبط الاجتماعي داخل المدرسة.
- **وجاءت الفقرة (١٠) التي تنص على:** "تساهِم الجهات الحكومية في متابعة استخدام المعلمين لنظام الثواب والعقاب للطالبات" في المرتبة الثامنة بدرجة محايد، بمتوسط حسابي (٣,٣٨)، وانحراف معياري (١,١٨)، وتفسِّر الباحثة النتيجة إلى محدودية مساهمة الجهات الحكومية في متابعة استخدام المعلمين لنظام الثواب والعقاب؛ وذلك

لأنَّ عملية المتابعة تحتاج الكثير من الوقت لحصر المعلمين وتوجيههم، واختلفت النتيجة مع دراسة الصوافية وزيدان (٢٠٠٨) التي أظهرت إلى أنَّ هناك متابعة من قبل مؤسسات المجتمع لاستخدام المعلمين لنظام الثواب والعقاب.

- **وجاءت الفقرة (٦) التي تنص على:** "تدعَم الجهات الحكومية المدرسة بالبحوث والكتب الأمنية" في المرتبة التاسعة بدرجة محايد، بمتوسط حسابي (٣,٣٧)، وانحراف معياري (١,١٣)، وتبرر الباحثة النتيجة إلى أنَّ هناك دعم من قبل الجهات الحكومية للمدرسة بالبحوث، والكتب الأمنية من خلال موقع الإدارة العامة للأمن والسلامة المدرسية، لكن قلة وعلي بعض المدارس في كيفية الوصول إلى هذه الأبحاث، والكتب الأمنية، واتَّفقت هذه النتيجة مع دراسة الشنيفي (٢٠١٢) التي توصلت إلى أنَّ الجهات الحكومية المتمثِّلة بالمؤسسة الأمنية تدعَم المدارس بالبحوث والكتب الأمنية.
- **وجاءت الفقرة (٧) الي تنص على:** "تُنظِّم الجهات الحكومية مع المدرسة زيارات ميدانية للطالبات للأجهزة الأمنية" في المرتبة العاشرة الأخيرة بدرجة محايد، بمتوسط حسابي (٣,١٨)، وانحراف معياري (١,٢٥)، وتؤول الباحثة النتيجة أنَّ الزيارات الميدانية ذات فَعَالية عالية لتوضيح أهمية الضبط الاجتماعي بأساليبه، فهي تُعتَبر خبراتٌ مباشرةٌ لتلقِّي المعلومات، وتعتبر الزيارات الميدانية محدودة؛ لأنَّها تتطلَّب من المدرسة تنظيمات للزيارة، وموافقة من قبل الجهات الحكومية، وتعزو الباحثة النتيجة إلى النَّظرية الوظيفية التي ترى اعتماد مؤسسات المجتمع على بعضها البعض للبقاء، ومساهمة كل مؤسسة بوظيفةٍ محددةٍ تضمَن استمرارية وعمل المجتمع ككلٍ لتحقيق النفع، واختلفت النتيجة مع دراسة محمد (٢٠١٨) التي أوضحت أنَّ هناك تعاوُن بين مؤسسات المجتمع مع المدرسة بتنظيم زيارات ميدانية للأجهزة الأمنية للطلاب.

السؤال الثالث: ما مُعوِّقات الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات؟

حيث قامت الباحثة بحساب المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات المحور الثالث.

جـــدول (١١)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوى المرجح للمحور الثالث

الرقم	الفقـــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
١	ضعف العلاقة بين مؤسسات الضبط الاجتماعي والمدرسة.	٤,٠٠	.٨٦	٨٠,٠٠	٦
٢	ضعف الشَّراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والمدرسة.	٣,٩٥	.٨٩	٧٩,٠٠	٧
٣	الاكتفاء بمشاركات مؤسسات المجتمع المادية للمدرسة.	٣,٦٢	.٩٣	٧٢,٤٠	٨
٤	التأثير السلبي في استخدام وسائل الإعلام على الطالبات.	٤,٠٢	١,٠٠	٨٠,٤٠	٥
٥	ضعف اهتمام المدرسة في معالجة المشكلات لدى الطالبات.	٣,٢٦	١,١٧	٦٥,٢٠	١٠
٦	ضعف وعي بعض منسوبي المدرسة بمفهوم وأهمية الضبط الاجتماعي لدى الطالبات.	٣,٤٦	١,١٣	٦٩,٢٠	٩
٧	عدم جاهزية المباني المدرسية لإقامة الشَّراكة المجتمعية.	٤,٠٤	١,٠٠	٨٠,٨٠	٤
٨	قلة وعي بعض الطالبات بأهمية الضبط الاجتماعي.	٤,١٣	.٨٦	٨٢,٦٠	١
٩	قلة توفُّر الكوادر الإدارية المساندة المتخصصة في إقامة الشَّراكة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع.	٤,١١	.٩٢	٨٢,٢٠	٢
١٠	تقوم الشَّراكة المجتمعية عل الاجتهادات الشخصية في المدرسة.	٤,٠٧	.٩٦	٨١,٤٠	٣
الدرجة الكلية للمحور الثالث		٣,٨٧	.٦٨	٧٧,٣٩	

تبيّن من خلال نتائج الجدول أنَّ مُعوّقات الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات جاءت بمتوسط حسابي ٣,٨٧ ووزن نسبي قدره ٧٧,٣٩% ودرجة موافق على جميع استجابات فقرات هذا المجال.

بلغ المتوسط الحسابي الفقرات هذا المحور بين (٣,٢٦) و(٤,١٣) وهذا يعني أنَّ جميع الفقرات المتعلقة بمحور مُعوّقات الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات متوفرة بدرجة محايدة وموافقة.

جاءت الفقرة (٨) التي نصها "قلة وعي بعض الطالبات بأهمية الضبط الاجتماعي" حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (٤,١٣).

جاءت الفقرة (٥) والتي نصها "ضعف اهتمام المدرسة في معالجة المشكلات لدى الطالبات" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (٣,٢٦).

وبذلك تكون الفقرات التي حصلت على درجة موافقة تمثِّل مُعوِّقات الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية بالرياض، وفيما يلي تفصيل لمعوِّقات التي تحُول دون عمل الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات، حيث يتم ترتيب الفقرات تنازلياً، وفقاً للمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لها وهي كالتالي:

- **جاءت الفقرة (٨) التي تنص على:** "قلة وعي بعض الطالبات بأهمية الضبط الاجتماعي" في المرتبة الأولى بدرجة موافقٍ، بمتوسط حسابي (٤,١٣)، وانحراف معياري (.٨٦)، وتبرر الباحثة النتيجة أنَّ قلة وعي الطالبات بأهمية الضبط الاجتماعي تجعلهم يقومون بالمخالفات السلوكية جاهلين بالقوانين والأنظمة، وتجعلهم يقلِّلون من قيمة الضبط الاجتماعي، وتأثيره على المجتمع، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة الشهراني (٢٠١٩) التي توصَّلت إلى أنَّ من المعوِّقات نقص وعي الطلاب بأهمية الضبط.
- **وجاءت الفقرة (٩) التي تنص على:** "قلة توفُّر الكوادر الإدارية المساندة المتخصصة في إقامة الشَّراكة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع" في المرتبة الثانية بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,١١)، وانحراف معياري (.٩٢) وتفسِّر الباحثة النتيجة إلى أنَّ قلة الكوادر تؤثِّر في عملية المشاركة المجتمعية مع المدرسة؛ لأنَّها هي الرابط بينهم وهي التي تُشرِف على سير عملية الشَّراكة، من تطبيقها، ومتابعة سير عملها لتحقيق التكَّامُل بين المؤسسات، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة محمد (٢٠١٨) التي توصَّلت إلى أنَّ من المعوِّقات عدم توفُّر الكوادر الإدارية المتخصصة في إقامة الشَّراكة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع.
- **وجاءت الفقرة (١٠) التي تنص على:** "تقوم الشَّراكة المجتمعية على الاجتهادات الشخصية في المدرسة" في المرتبة الثالثة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,٠٧)، وانحراف معياري (.٩٦) وتؤول الباحثة النتيجة إلى أنَّ مبادرة المدرسة بالشَّراكة المجتمعية وعدم تفاعُل الجهات الأخرى تُقلِّل من قيمة عملية تطبيق الشَّراكة المجتمعية، وتجعلها عبئاً على المدرسة، وتتَّفق النتيجة مع دراسة الكليب (٢٠١٩) التي توصَّلت إلى أنَّ من المعوِّقات قيام الشَّراكة المجتمعية على اجتهادات شخصية في المدارس الثانوية.

- **وجاءت الفقرة (٧) التي تنص على:** "عدم جاهزية المباني المدرسية لإقامة الشَّراكة المجتمعية" في المرتبة الرابعة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,٠٤)، وانحراف معياري (١,٠٠)، وتفسِّر الباحثة النتيجة أنَّ الشَّراكة المجتمعية تتطلَّب زيارة بعض الجهات للمدارس لتقديم العديد من الدورات، أو ورشات العمل، أو محاضرات، وأنَّ عدم جهازية المباني المدرسة تحِدُّ من قيام بعض الجهات لإقامة الشَّراكة، وتتَّفق النتيجة مع دراسة الشهراني (٢٠١٩) التي توصَّلت إلى أنَّ من مُعوِّقات تطبيق الضبط عدم جهازية المبنى المدرسي.
- **وجاءت الفقرة (٤) التي تنص على:** "التأثير السلبي في استخدام وسائل الإعلام على الطالبات" في المرتبة الخامسة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,٠٢)، وانحراف معياري (١,٠٠)، وتبرر الباحثة النتيجة أنَّ تأثير وسائل الإعلام قوي على الطالبات؛ بسبب كثرة استخدامها من قبل الطالبات، فوسائل الإعلام تقدِّم العديد من الرسائل المتنوعة، والأفكار المتعدد البنَّاءة، والهادمة فمحتوى وسائل الإعلام غير مضبوط بأفكار معيّنة، وممكن أنْ تتأثَّر الطالبة بالأفكار السلبية بطريقةٍ مباشرة أو غير مباشرة عبر بعض الرسائل، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة الهذلي (٢٠١١) التي توصَّلت إلى ضعف تطبيق الضبط المدرسي لطالبات المرحلة الثانوية بسبب التأثير سلبي لاستخدام المفرط لوسائل الإعلام، ومع دراسة آل بخات (٢٠١٧) التي أظهرت إلى أنَّ من مُعوِّقات تطبيق الضبط الاجتماعي في المدرسة الثانوية هو إدمان استخدام وسائل الإعلام بشكلٍ غير منضبطٍ عند بعض الطلاب.
- **وجاءت الفقرة (١) التي تنص على:** "ضعف العلاقة بين مؤسسات الضبط الاجتماعي والمدرسة" في المرتبة السادسة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,٠٠)، وانحراف معياري (.٨٥)، وتفسِّر الباحثة النتيجة إلى أنَّه إذا كانت لا يوجَد علاقةٌ بين مؤسسات الضبط الاجتماعي مع المدرسة سيؤثِّر على سلامة المدرسة؛ لأنَّها تتحمَّل عبئاً كبيراً بضبطِ أعدادٍ كبيرةٍ من الطالبات من مختلف المستويات الاجتماعية؛ ممَّا سوف يُعيق المدرسة من تطبيق بعض أساليب الضبط الاجتماعي التي تتطلَّب مساندة من مؤسسات الضبط الاجتماعي، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة آل بخات (٢٠١٧) التي أظهرت إلى أنَّ من المعوِّقات تطبيق الضبط الاجتماعي ضعف العلاقة بين المدرسة ومؤسسات الضبط الاجتماعي.

- **وجاءت الفقرة (٢) التي تنص على:** "ضعف الشَّراكة المجتمعية بين مؤسسات المجتمع والمدرسة" في المرتبة السابعة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٩٥)، وانحراف معياري (.٨٩)، وتبرر الباحثة النتيجة إلى أنَّ المدرسة أوجَدت لتخدم المجتمع، ويستفاد المجتمع منه، فإذا كانت هناك شراكة مجتمعية بين مؤسسات المجتمع والمدرسة لكن ضعيفة سوف تُسبِّب انفصال المدرسة عن المجتمع، وضعف أدائها كمؤسسة اجتماعية، وتكُون هناك فجوة بين مخرجات التعليم ومجتمعهم، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة لطفي (٢٠١٦) التي توصَّلت إلى أنَّ من المعوِّقات ضعف العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي.
- **وجاءت الفقرة (٣) التي تنص على:** "الاكتفاء بمشاركات مؤسسات المجتمع المادية للمدرسة" في المرتبة الثامنة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٦٢)، وانحراف معياري (.٩٣)، وتفسِّر الباحثة النتيجة إلى أنَّ اعتقاد بعض المؤسسات المجتمع أن الشَّراكة المجتمعية هو الاكتفاء بالمشاركة المادية وتمويل المدرسة فقط دون المشاركة الفعلية معهم، فمشاركة المؤسسات الفعلية للمدرسة تعزِّز العلاقة، وتحقِّق التكامُل فيما بينهم، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة الطلال (٢٠٢٠) التي توصَّلت إلى أنَّ من المعوِّقات الشَّراكة المجتمعية الاكتفاء بالمشاركات المادية للمدارس.
- **وجاءت الفقرة (٦) التي تنص على:** "ضعف وعي بعض منسوبي المدرسة بمفهوم وأهمية الضبط الاجتماعي لدى الطالبات" في المرتبة التاسعة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٣,٤٦)، وانحراف معياري (١,١٣)، وتؤول الباحثة النتيجة إلى ضعف وعي منسوبي المدرسة بمفهوم وأهمية الضبط الاجتماعي يجعلهم غير قادرين على تطبيق آليات، وأساليب الضبط الاجتماعي؛ ممَّا يُسبِّب بعض الصعوبات في ضبط الطالبات سلوكياً، اختلفت هذه النتيجة مع دراسة آل بخات (٢٠١٧) التي أظهرت أنَّه إلى حد ما تعتبر من مُعوِّقات ضعف استيعاب بعض منسوبي المدرسة بمفهوم وأهمية الضبط الاجتماعي لأفراد المجتمع.
- **وجاءت الفقرة (٥) التي تنص على:** "ضعف اهتمام المدرسة في معالجة المشكلات لدى الطالبات" في المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة محايدٍ، بمتوسط حسابي (٣,٢٦)، وانحراف معياري (١,١٧)، وتفسِّر الباحثة هذه النتيجة أنَّ أغلب المدارس مهتمة بمعالجة المشكلات

لدى الطالبات؛ حتى لا تُسبِّب من تفاقُم المشكلات داخل المدرسة ويصبح حلُّها يحتاج وقتاً، وجهداً أكثر، ووأخذت النتيجة أقل متوسط حسابي وتعزو الباحثة ذلك إلى أن المدرسة تحرص كل الحرص على تتبع مشكلات التي تحصل في المدرسة لكي يسير اليوم الدراسي بيسر وسهولة، واتَّفقت هذه النتيجة مع دراسة آل بخات (٢٠١٧) التي توصَّلت إلى أنَّه إلى حد ما تعتبر من مُعوِّقات قلة اهتمام المدرسة بمعالجة مشكلات طلابها.

السؤال الرابع: ما الحلول المقترحة لتفعيل دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات؟

حيث قامت الباحثة بحساب المتوسط والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب لفقرات المحور الرابع.

جـــــدول (١٢)

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والمستوى المرجح للمحور الرابع

الرقم	الفقـــــــــــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
١	تبنِّي مفهوم الشَّراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع.	٤,٢٠	.٨٣	٨٤,٠٠	١
٢	تبنِّي وزارة التعليم قنوات اتصال فعَّالة يتم من خلالها الشَّراكة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع.	٤,١٥	.٨٧	٨٣,٠٠	٣
٣	وجود تبادُل ثقافي ما بين المدرسة وأجهزة الأمن حول ما تتعرَّض له الطالبات بسبب المخالفات السلوكية.	٤,١٢	.٩٥	٨٢,٤٠	٩
٤	تطوير اللوائح والأنظمة المرتبطة بالشَّراكة المجتمعية بين المدرسة ومؤسسات المجتمع.	٤,١٥	.٨٩	٨٣,٠٠	٤
٥	التأكيد على تحقيق الأهداف المشتركة لكل من المدرسة ومؤسسات المجتمع.	٤,١٥	.٩٠	٨٣,٠٠	٥
٦	تعزيز التكامل بين أجهزة الإعلام والمدرسة ومؤسسات المجتمع في تحقيق الضبط الاجتماعي.	٤,١٥	.٩٢	٨٣,٠٠	٦
٧	تنظيم دورات تدريبية لتعليم أساليب الشَّراكة المجتمعية لدى الطالبات.	٤,١٣	.٩٨	٨٢,٦٠	٨
٨	وضع خطة إستراتيجية اجتماعية تعمل على الحد من معوقات الشَّراكة المجتمعية.	٤,١٥	.٩٠	٨٣,٠٠	٧
٩	التخفيف من قيود الإدارة المدرسية المركزية في التعامل مع مؤسسات المجتمع.	٤,٠٩	.٩٠	٨١,٨٠	١٠
١٠	توفير كوادر مدربة ومتخصصة في الشَّراكة المجتمعية.	٤,١٧	١,٠٢	٨٣,٤٠	٢
	الدرجة الكلية للمحور الرابع	٤,١٥	.٧٨	٨٢,٩٨	

تبيَّن من خلال نتائِج الجدول أنَّ مقترحات لتفعيل دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات جاءت بمتوسط حسابي ٤,١٥ ووزن نسبي قدره ٨٢,٩٨% وهي درجة موافق على جميع استجابات فقرات هذا المجال. بلغ المتوسط الحسابي لفقرات هذا المحور بين (٤,٠٩) و(٤,٢٠) وهذا يعني أنَّ جميع الفقرات المتعلِّقة بمحور مقترحات لتفعيل دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمات متوفرة بدرجة موافقة.

جاءت الفقرة (١) التي نصها "تبنِّي مفهوم الشَّراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع" حصلت على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي قدره (٤,٢٠).

جاءت الفقرة (٩) والتي نصها "التخفيف من قيود الإدارة المدرسية المركزية في التعامُل مع مؤسسات المجتمع" على المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي قدره (٤,٠٩).

وبذلك تكون جميع الفقرات حصلت على درجة موافقة تمثِّل المقترحات لتفعيل الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي لطالبات المرحلة الثانوية من وجهة نظر معلمات المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية بالرياض، وهذه النتيجة تتَّفق ما توصلت إلى بعض النظريات الضبط الاجتماعي، فيشير العالم (روس) للأساليب وآليات الضبط الاجتماعي التي تقوم بتنظيم العلاقات في المجتمع، وتختلف بناءً على تطوُّر المجتمع، فالمقترحات طرح لبعض أساليب وأدوار الشَّراكة في تعزيز الضبط الاجتماعي، وفيما يلي تفصيل لمقترحات تفعيل الشَّراكة المجتمعية مع المدرسة في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى الطالبات، حيث يتمَّ ترتيب الفقرات تنازلياً، وفقاً للمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري لها وهي كالتالي:

- **وجاءت الفقرة (١) التي تنص على:** "تبنِّي مفهوم الشَّراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع" في المرتبة الأولى بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,٢٠)، وانحراف معياري (.٨٤)، وتبرر الباحثة النتيجة إلى أنَّ تبنِّي مفهوم الشَّراكة المجتمعية مع مؤسسات المجتمع سوف تُتِيح فرصاً أكبر لمساهمة مؤسسات المجتمع في مساندة المدرسة في تطوير العملية التربوية، والتعليمية، وتَعزُو الباحثة النتيجة إلى (النظرية الوظيفية) التي ترى اعتماد مؤسسات المجتمع على بعضها البعض للبقاء، ومساهمة كل مؤسسة

بوظيفةٍ محددةٍ تضمَن استمرارية وعمل المجتمع ككل للتحقيق النفع، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة الطلال (٢٠٢٠) التي توصَّلت إلى من مقترحات لتفعيل دور الشَّراكة تبنِّي مفهوم الشَّراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي.

- **وجاء الفقرة (١٠) التي تنص على:** "توفير كوادر مدربة ومتخصصة في الشَّراكة المجتمعية" في المرتبة الثانية بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,١٧)، وانحراف معياري (١,٠٢)، وتفسِّر الباحثة النتيجة إلى أنَّ توفير كوادر مدرَّبة ومتخصِّصة في الشَّراكة المجتمعية تعزِّز من تفعيل عملية الشَّراكة المجتمعية لتوضيح مفهوم الشَّراكة، وأدوارها، وأهدافها للمدارس والجهات المشاركة في العملية، ولتحقيق مشاركة فعَّالة بينهم، وتنسُب الباحثة النتيجة إلى (نظرية الدور) التي ترى أنَّ سلوك الفرد وعلاقاته الاجتماعية تعتمد على الأدوار الاجتماعية التي يشغلها المجتمع، وأنَّ مكانة الفرد ومنزلته الاجتماعية تعتمد على دوره الاجتماعي، وينطوي الدور الاجتماعي على واجباتٍ وحقوقٍ اجتماعية ويعتبر حلقة الوصل بين الفرد والمجتمع، فالكوادر دورها الاجتماعي، أو النشاط التي تشغله أنْ تكون متخصِّصة في الشَّراكة المجتمعية، وتعمل هذه الكوادر على تعزيز الشَّراكة بين مؤسسات المجتمع، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة الطلال (٢٠٢٠) التي توصَّلت إلى أنَّ من مقترحات تفعيل الشَّراكة توفير كوادِر متخصصة في الشَّراكة المجتمعية.
- **وجاءت الفقرة (٢) التي تنص على:** "تبنِّي وزارة التعليم قنوات اتِّصال فعَّالة يتم من خلالها الشَّراكة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع" في المرتبة الثالثة بدرجة موافقٍ، بمتوسط حسابي (٤,١٥)، وانحراف معياري (.٨٧) وتؤول الباحثة النتيجة إلى أنَّ تبنِّي وزارة التعليم قنوات اتِّصال فعَّالة من خلال الاعتماد على التقنية الحديثة، واستحداث قنوات، سوف تُسهِّل من عملية تواصُل المدرسة بمؤسسات المجتمع وتُعزِّز العلاقة بين مؤسسات المجتمع والمدرسة، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة أيوب (٢٠١٣) التي توصَّلت إلى أنَّ من مقترحات تفعيل الشَّراكة خلق قنوات اتِّصال من خلالها تكون المشاركة إيجابية وليس شكلية، ومع دراسة الطلال (٢٠٢٠) التي أظهرت إلى أنَّ من المقترحات تفعيل الشَّراكة بناء قنوات اتِّصال فعَّالة مع مؤسسات المجتمع المحلي.

- **وجاءت الفقرة (٤) التي تنص على:** "تطوير اللوائِح والأنظمة المرتبطة بالشَّراكة المجتمعية بين المدرسة ومؤسسات المجتمع" في المرتبة الرابعة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,١٥)، وانحراف معياري (.٨٩)، وتفسِّر الباحثة النتيجة إلى أنَّ الحياة الاجتماعية في تغير دائِم، وتَطرَأ العديد من المشاكلات جديدة مع هذا التغيير، وأيضاً التغيُّر في توجهات المدرسة ومؤسسات المجتمع، فلا بُدَّ من تطوير اللوائح والأنظمة بما يتناسَب مع الوقائع، والتوجِهات الحديثة، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة محمد (٢٠١٨) التي توصَّلت إلى أنَّ من مقترحات تفعيل الشَّراكة تطوير الأنظمة واللوائح المرتبطة بالشَّراكة المجتمعية مع منظمات المجتمع المحلي.
- **وجاءت الفقرة (٥) التي تنص على:** "التأكِيد على تحقيق الأهداف المشتركة لكل من المدرسة ومؤسسات المجتمع" في المرتبة الخامسة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,١٥)، وانحراف معياري (.٩٠)، وتفسِّر الباحثة النتيجة إلى أنَّ إذا كان هناك خطةً، وأهدافاً واضحةً منذ بداية الشَّراكة بين المدرسة ومؤسسات المجتمع، ومتابعة سير عملية الشَّراكة لتأكِيد على هذه الأهداف سوف تُساهِم في تحقيقها بكفاءة، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة محمد (٢٠١٨) التي توصَّلت إلى أنَّ من مقترحات تفعيل الشَّراكة التَّأكِيد على الأهداف المشتركة بين المدرسة ومنظمات المجتمع المحلي.
- **وجاءت الفقرة (٦) التي تنص على:** "تعزيز التَّكامُل بين أجهزة الإعلام والمدرسة ومؤسسات المجتمع في تحقيق الضبط الاجتماعي" في المرتبة السادس بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,١٥)، وانحراف معياري (.٩٢)، وتبرر الباحثة النتيجة إلى أنَّ التكامُل بين أجهزة الإعلام والمدرسة ومؤسسات المجتمع في تحقيق الضبط الاجتماعي يعزِّز من قيمة، وأهمية الضبط الاجتماعي؛ لأنَّه سوف تساهِم وسائل الإعلام التي تقضِي الطالبة أغلب الوقت عليه، والمدرسة، ومؤسسات المجتمع خارج المدرسة في عملية الضبط الاجتماعي، وتعزو الباحثة النتيجة إلى (النظرية الوظيفية) التي ترى اعتماد مؤسسات المجتمع على بعضها البعض للبقاء، ومساهمة كل مؤسسة بوظيفةٍ محددةٍ تضمَن استمرارية وعمل المجتمع ككل للتحقيق النفعي، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة أيوب (٢٠١٣) التي أظهرت إلى أنَّ من مقترحات تفعيل الشَّراكة التكامُل بين أجهزة الإعلام، والتعليم، والمجتمع المحلي.

- **وجاءت الفقرة (٨) التي تنص على:** "وضع خطة إستراتيجية اجتماعية تعمل على الحدّ من مُعوِّقات الشَّراكة المجتمعية" في المرتبة السابعة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,١٥)، وانحراف معياري (.٩٥)، وتفسِّر الباحثة النتيجة إلى أنَّ وضع خطة إستراتيجية اجتماعية تنظِّم سير عملية الشَّراكة المجتمعية، وتضع طرق للتَّعامُل مع المعوِّقات، والمشكلات المحتمل مواجهتها لتحقيق الهدف من عملية الشَّراكة المجتمعية، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة أيوب (٢٠١٣) التي توصلت إلى أنَّ من مقترحات تفعيل الشَّراكة وضع خطة إستراتيجية تعمل على إزالة مُعوِّقات الشَّراكة المجتمعية.
- **جاءت الفقرة (٧) التي تنص على:** "تنظيم دورات تدريبية لتعليم أساليب الشَّراكة المجتمعية لدى الطالبات" في المرتبة الثامنة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,١٥)، وانحراف معياري (.٩٨)، وتفسِّر الباحثة النتيجة إلى أنَّ تنظيم الدورات التدريبية لدى الطالبات توضِّح أساليب الشَّراكة للطالبات لتتَّضِح الرؤية لدى الطالبات لطبيعية الأساليب، وكيفية تطبيقها، وأهمية تحقيقها، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة أيوب (٢٠١٣) التي توصَّلت إلى من مقترحات تفعيل الشَّراكة تنظيم دورات تدريبية لتعلم أساليب الشَّراكة المجتمعية.
- **وجاءت الفقرة (٣) التي تنص على:** "وجود تبادُل ثقافي ما بين المدرسة وأجهزة الأمن حول ما تتعرَّض له الطالبات بسبب المخالفات السلوكية" في المرتبة التاسعة بدرجة موافق، بمتوسط حسابي (٤,١٢)، وانحراف معياري (.٩٥) وتؤول الباحثة النتيجة إلى أنَّ وجود تبادُل ثقافي ما بين المدرسة وأجهزة الأمن، تجعل من أجهزة الأمن على اطِّلاع بالمخالفات السلوكية المنتشرة بين المدارس وإيجاد الحلول المناسبة لها، وتوفِّر للمدارس الأساليبَ والآليات المناسبة للتعامُل معها، وتتَّفق هذه النتيجة مع دراسة الهذلي (٢٠١١) التي توصَّلت إلى أنَّ من مقترحات تفعيل الشَّراكة ضرورة وجود تبادُل ثقافي بين المدرسة وأجهزة الأمن حول ما تتعرَّض له الناشِئة بسبب المخالفات السلوكية.
- **وجاءت الفقرة (٩) التي تنص على:** "التخفيف من قيود الإدارة المدرسية المركزية في التعامُل مع مؤسسات المجتمع" في المرتبة العاشرة والأخيرة بدرجة موافقٍ، بمتوسط حسابي (٤,٠٩)، وانحراف معياري (.٩٠)، وتبرر الباحثة النتيجة إلى أنَّ تخفيف قيود الإدارة المدرسية المركزية في التعامُل مع مؤسسات المجتمع تُسهِّل من تطبيق عملية الشَّراكة

المجتمعية، ويسهِّل التعاوُن بين الجهتين، وتتَّفق النتيجة مع دراسة محمد (٢٠١٨) التي توصَّلت إلى أنَّ من مقترحات تفعيل الشَّراكة التَّخفيف من القيود البيروقراطية في التعامُل مع منظمات المجتمع المحلي، ومع دراسة الطلال (٢٠٢٠) التي أظهرت أنَّ من المقترحات تفعيل دور الشَّراكة المجتمعية وإلغاء إدارات التعليم المركزية المشدَّدة.

توصيات الدِّراسة:

وفي ضوء ما توصَّلت إلية الدِّراسة من نتائِج توصِي الباحثة بما يلي:

أنْ تقوم مؤسسات الإعلام بالتعاوُن مع المدرسة بإنشاء منصات تفاعُلية لطالبات المرحلة الثانوية؛ لتعزيز القيم العُليا مثل القيم الفاضلة، والأخلاق الحسنة، من خلال تقديم البرامج والفعاليات بطريقةٍ ترفهيهٍ، تناسِب اهتمامات فئتهم العمرية، وتجذب انتباههم، بحيث تكون هذه البرامج موزَّعة على التطبيقات الأكثر استخدامها من قبل الطالبات.

أنْ تكون هناك مشاركة بين هيئة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والمدرسة من خلال وسائل الإعلام في مكافحة السلوكيات المنحرفة لطالبات المرحلة الثانوية من خلال تقديم النُّصح والإرشاد الديني، وتقديم الحوافز عند القيام بالسلوكيات الإيجابية.

أنْ تقوم الجهات الحكومية المعنية بمتابعة المدارس للكشف عن الطالبات اللواتي يحتجن إلى رعاية في أي جانب من الجوانب النمو، وتقديم الرعاية اللازمة لهن بسرية تامة.

أنْ تقدِّم المدرسة دورات تثقيفية لمنسوبي المدرسة حول ما تقدِّمه الجهات الحكومية من إسهاماتٍ في العملية التربوية مثل الأبحاث، والكتب، ومنشورات، للاطلاع عليها والاستفادة منها في عملية الضبط الاجتماعي.

أنْ يكون هناك متابعة من قبل الجهات الحكومية المعنية، لأساليب العقاب التي تقوم به المدارس؛ حتى لا يكون هناك ضرر على الطالبات، أو إجحاف في حقوقهن، أو عدم تطبيقها بشكلٍ صحيحٍ بحيث لا يؤدي إلى نتيجة.

أنْ تقوم مؤسسات الإعلام بحملة توعوية بأهمية الضبط الاجتماعي للطالبات، وللمجتمع من خلال نشر أفلام قصيرة، والمنشورات، ونشرها بجميع التطبيقات الأكثر استخداماً من قبل الطالبات.

أنْ تقوم الجهات الحكومية بعملِ ورشاتِ عملٍ داخل المدارس لتوضح أهمية الضبط الاجتماعي للطالبات، ولباقي منسوبي المدرسة، ولتوضح النفع الذي يعود على المجتمع والفرد.

إنشاء منصة إلكترونية تربط الجهات الحكومية بالمدرسة؛ لكي يكون هناك تواصُل بين المدرسة والجهات الحكومية المعنية للمساهمة في حلّ بعض المشكلات التي تعاني منها المدرسة، والتي تجد صعوبة في حلّ بعضها، وأنْ تكون هذه المنصة تقدِّم للمدرسة الحلول المناسبة أو المشاركة الفعلية مع المدرسة.

تقوم وزارة التعليم بالعديد من الشَّراكة مع مؤسسات المجتمع، فتوصِي الباحثة بأنْ يكون هناك متابعة من قبل وزارة التعليم على المدارس لتطبيق وتفعيل الشَّراكة مع مؤسسات المجتمع المحلي؛ للمساهمة في تعزيز للضبط الاجتماعي، فالمتابعة الدورية للجهات بما فيها المدرسة تعمل على تحقيق الأهداف المنشودة للشراكة المجتمعية.

أنْ تعمل المدرسة على إعادة النظر بأنظمتها الإدارية سنوياً؛ للتعديل على بعض الأنظمة التي تُعيق من عملية الشَّراكة المجتمعية، والتخفيف من القيود لتسهيل سير هذه العملية.

مقترحات الدّراسة:

وفي ضوء النتائِج التي تمَّ التَّوصُّل لها، تقدِّم الباحثة بعض من المقترحات لدراسات مستقبلية وهي كما يلي:

- إجراء دراسة تتناول دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي لطلاب المرحلة الثانوية.
- إجراء تصور مقترح لأهم أدوار الضبط الاجتماعي في تحقيق رؤية المملكة العربية السَّعودية ٢٠٣٠ لدى طلاب المرحلة الثانوية.
- إجراء دراسة تتطرَّق لدور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز القيم التنمية المستدامة لطالبات المرحلة الثانوية.
- إجراء دراسة تتناول دور الشَّراكة المجتمعية في تطوير الأنشطة الطلابية في المدارس.
- إجراء دراسة تتطرَّق إلى دور الشَّراكة المجتمعية في تقديم الدعم لجامعة الملك سعود للوصول إلى مرتبةٍ عاليةٍ في تصنيف التايمز العالمي للجامعات.

المـــراجـــع

أولاً: المـــراجع العـــربيـــة:

أبو عراد، صالح، والغفيري، أحمد. (٢٠١٧). *نظام التعليم في المملكة العربية السَّعودية*. مكتبة المتبني.

الأحمد، هند. (٢٠٢٠). *جماعة الرفاق والضبط الاجتماعي لأعضائها من وجهة نظر الطلاب والطالبات بالمدارس الثانوية* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

آل بخات، مساعد. (٢٠١٧). *دور المدرسة الثانوية في تعزيز الضبط الاجتماعي لدى طلابها في ضوء الخبرات العالمية* [رسالة دكتوراة غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

آل عيدان، ريما. (٢٠١٤). أثر مواقع التواصل الاجتماعي على عملية الضبط الاجتماعي. *مركز رؤية للدراسات الاجتماعية*. (alhussainicharity.org)

أيوب، أماني. (٢٠١٣). التخطيط لتفعيل دور المدرسة في المشاركة المجتمعية" مجلة *دراسات في الخدمة الاجتماعية: جامعة حلوان – كلية الخدمة الاجتماعية، ٤(٣٥)*، ١٤٥٣-١٥٠٣. http://search.mandumah.com/Record/730841

بقادة، زينب. (٢٠١٣). دور المدرسة في عملية التَّنشِئة الاجتماعية .*مجلة التربية والأبستمولوجيا المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة – مخبر التربية والأبستمولوجية، (٤)*، ٢١-٣٤. http://search.mandumah.com/Record/642382

بن جامع، صبرينه. (٢٠١٧). الضبط الاجتماعي: منظور نظري .*مجلة العلوم الإنسانية: جامعة محمد خيضر بسكرة*، (٤٧)، ٥٦٥-٤٧٤.
http://search.mandumah.com/Record/987054

التويم، سديم، والأحمد، هند. (٢٠١٩). دور *المدرسة الثانوية في وقاية الطالبات من السلوكيات الشاذة في ضوء مبادئ التربية الإسلامية من وجهة نظر المعلمات بمدينة الرياض* [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
http://search.mandumah.com/Record/1020871

الحربي، جميلة، والبكر، فوزية. (٢٠٢٠). واقع تطبيق برنامج شراكة بين المدرسة والأسرة والمجتمع "ارتقاء" من وجهة نظر رائد/ة البرنامج. المجلة العربية للتربية النوعية: المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، (١٥)، ١٤٣- ١٦٨.
http://search.mandumah.com/Record/1082419
http://search.mandumah.com/Record/653750

الحمدان، خولة. (٢٠٢٠). مؤسسات التَّنشِئة الاجتماعية: أهدافها، وأهميتها، وتأثيرها. المجلة العربية للعلوم الإنسانية والاجتماعية: شركة السنبلة للدراسات والتدريب والنشر، (٣)، ٢٨-٣٥. http://search.mandumah.com/Record/1071314

الخطيب، محمود، والجعنيني، نعيم. (٢٠٠٦). *دور المدرسة في مواجهة التحديات المعاصرة من وجهة نظر معلمي المرحلة الثانوية في محافظة الزرقاء* [رسالة دكتوراه غير منشورة]، الجامعة الأردنية. http://search.mandumah.com/Record/547653

خليفات، نجاح. (٢٠١٨). *الشَّراكة المجتمعية (مدرسة المجتمع)*. دار يافا العلمية للنشر والتوزيع.

خوجة، هيفاء، والمنقاش، سارة. (٢٠١٩). تمويل مدارس التعليم العام من خلال الشَّراكة المجتمعية: دراسة حالة مدرسة حكومية للبنات في مدينة الرياض. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة: دار سمات للدراسات والأبحاث*، ٨(٢)، ١٦٤-١٧٧. http://search.mandumah.com/Record/1029527

الذيباني، سهى. (٢٠١٧). *واقع الضبط الاجتماعي بالمدارس الثانوية للبنات في المدينة المنورة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة طيبة.

الرحيلي، سمر، والسيسي، أريج. (٢٠١٩). آليات تفعيل الشَّراكة المجتمعية بين الأسرة والمدرسة في ضوء رؤية المملكة العربية السَّعودية (٢٠٣٠) *مجلة العلوم النفسية والتربوية*، ٥(٣)، ٢٢١-٢٤٦. https://search-emarefa-net.sdl.idm.oclc.org/detail/BIM-903124

رؤية المملكة العربية السَّعودية، وثيقة الرؤية. Saudi_Vision2030_AR.pdf

السالم، خالد. (٢٠٠٠). *الضبط الاجتماعي والتماسُك الأسري*. مكتبة الملك فهد الوطنية.

السفياني، صالحة. (٢٠٢٠) وسائل الضبط الاجتماعي ودورها في تحقيق القيم الإيجابية لدى طالبات جامعة الطائف. *المجلة التربوية: جامعة سوهاج – كلية التربية*، ٧٢، ٥٦٧-٦٠٠. http://search.mandumah.com/Record/1039309

السلطان، فهد. (٢٠٠٨) واقع التعاون بين المدرسة والمجتمع المحلي في مدينة الرياض بالمملكة العربية السَّعودية وأهم الآليات اللازمة لتطويرها. *رسالة التربية وعلم النفس: جامعة الملك سعود – الجمعية السَّعودية للعلوم التربوية والنفسية*، (٣١)، ٨٣- ١٢٢. http://search.mandumah.com/Record/111199

السلطان، أروى. (٢٠٢٣). دور الشراكة المجتمعية في تعزيز الضبط الاجتماعي في مدارس البنات في المرحلة الثانوية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

الشايجي، عهود. (٢٠١٥). دور الشَّراكة المجتمعية في تنشئة الطفل داخل الأسرة السَّعودية في مدينة الرياض. *مجلة رابطة التربية الحديثة: رابطة التربية الحديثة*، ٧ (٢٢)، ١٦١-٢١٤. http://search.mandumah.com/Record/660449

الشجراوي، صباح. (٢٠١٧). أساليب الضبط الاجتماعي السائدة وعلاقتها بمستوى الطموح لدى طلبة المرحلة الثانوية. *مجلة العلوم التربوية والنفسية: المركز القومي للبحوث غزة*، ١(٤)، ٢٦٣- ٢٨٠. http://search.mandumah.com/Record/819060

الشنيفي، علي. (٢٠١٢). *التكامُل بين المدرسة الثانوية والمؤسسات الأمنية لتحقيق الضبط الاجتماعي للطلاب* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

الشهراني، مشرع. (٢٠١٩). *الضبط المدرسي لدى طلاب المرحلة الثانوية كما يراه معلموها وطلابها* [رسالة دكتوراة غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

الصرايرة، إنصاف، والصرايرة، ولاء. (٢٠٢٠). *الضبط الاجتماعي وأثره في الحد من الانحراف السلوكي لدى طلبة البكالوريوس في جامعة مؤتة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة مؤتة. http://search.mandumah.com/Record/1127829

الصوافية، نصراء، وزيدان، همام. (2008). *تفعيل المشاركة المجتمعية بين المدرسة والمجتمع المحلي في بعض الجوانب الإدارية بمدارس التعليم الأساسي (١ - ٤) في سلطنة عمان* (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة السلطان قابوس، مسقط. http://search.mandumah.com/Record/963867

الطلال، نجوى. (٢٠٢٠). *دور المشاركة المجتمعية في دعم ثقافة التَّعلُّم لدى طالبات التعليم العام في المملكة العربية السَّعودية* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

العريفي، سلطان. (٢٠١٧). دور الشَّراكة المجتمعية في تحقيق الوعي الأمني لدى الطلاب في جامعة شقراء من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة جامعة شقراء: جامعة شقراء*، (٧)، ١٣٩- ١٧٢. http://search.mandumah.com/Record/890066

عزب، محمد. (٢٠١٥). الضبط في العملية التعليمية: بعض الخبرات الأجنبية وتفعيل الواقع المصري. *دراسات تربوية ونفسية: جامعة الزقازيق – كلية التربية، (٨٨)*، ٣١٣-٣٥١.
http://search.mandumah.com/Record/686021

عساف، محمود. (٢٠١٠). دور الإعلام في عملية الضبط الاجتماعي لدى طلبة الجامعات الفلسطينية بمحافظات غزة: دراسة حالة. *مجلة القراءة والمعرفة: جامعة عين شمس – كلية التربية – الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، (١٠٥)*، ١٣٤- ١٦٧.
http://search.mandumah.com/Record/58618

العمود، مها، والمظفر، فاطمة. (٢٠٢١). درجة تفعيل القيادات المدرسية لمبادرة الشَّراكة المجتمعية بمدارس التعليم العام في ضوء معايير جائزة ارتقاء للتميز. *المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل – العلوم الإنسانية والإدارية: جامعة الملك فيصل، ٢٢(١)*، ١٢٩-١٣٦. http://search.mandumah.com/Record/1091258

الفالح. سليمان. (٢٠٢٠). الضبط الاجتماعي مفهومه وأبعاده والعوامل المحددة له. العبيكان للنشر.

القرشي، محسن، والقرشي، مسعود. (٢٠١١). *المشاركة المجتمعية المطلوبة لتطوير أداء المدارس الثانوية الحكومية: دراسة ميدانية على المدارس الثانوية الحكومية بمحافظة الطائف* [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة أم القرى.
http://search.mandumah.com/Record/610419

كبر، محمد. (٢٠١٥). دور المشاركة المجتمعية في تطوير العملية التعليمية. *دراسات تربوية: المركز القومي للمناهج والبحث التربوي، ١٦(٣٠)*، ١-٢٨.
http://search.mandumah.com/Record/861745

الكليب، أمل، والعتيبي، بدر. (٢٠٢٠). دور الشَّراكة المجتمعية في تعزيز الحوار بالمدارس الثانوية للبنات من وجهة نظر المعلمات: صيغة مقترحة". *مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية: جامعة الفيوم – كلية التربية*، ٣(١٤)، ٥١- ١٠٥.
http://search.mandumah.com/Record/1108517

لطفي، هناء. (٢٠١٦). دور المدرسة الثانوية في تحقيق الضبط الاجتماعي للطالبات في محافظة عفيف بالمملكة العربية السَّعودية. *مجلة كلية التربية: جامعة طنطا – كلية التربية*، ٦٤(٤)، ٢٦٣-٣٣١
http://search.mandumah.com/Record/844547

محمد، عصام. (٢٠١٨). الشَّراكة المجتمعية بين المدارس ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق الأمن الفكري لدى طلاب المدارس الثانوية. *مجلة الخدمة الاجتماعية: الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين*، ٨(٥٩)، ٨٦-١٤٢.

http://search.mandumah.com/Record/919413

المطيري، عايش، والخريشة، رافع. (٢٠١٠). *دور الأسرة والمدرسة في الحد من السلوك الانحرافي في مدارس منطقة الرياض بالمملكة العربية السَّعودية* [رسالة ماجستير غير منشورة]، جامعة مؤتة. http://search.mandumah.com/Record/786119

المنيع، عثمان. (٢٠١٨). تفعيل المشاركة المجتمعية في المدرسة الثانوية بمدينة الرياض وفق متطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠: تصور مقترح. *مجلة العلوم التربوية: جامعة الملك سعود – كلية التربية*، *٣٠(٣)*، ٥٠٩- ٥٣٥.

http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/926874

ناصف، سعيد، ومحمد، إنعام. (٢٠٢٠). دور الأسرة والمدرسة في الوقاية من الجريمة: دراسة تحليلية ميدانية في مجتمع الإمارات. *مجلة جامعة الملك عبد العزيز – الآداب والعلوم الإنسانية: جامعة الملك عبد العزيز*، *٢٨(٧)*، ١٣٥-١٧٤ .

http://search.mandumah.com/Record/1057879

نصر، محمد، والقرني، عبد الله. (٢٠١٨). تصوُّر مقترح لتفعيل الشَّراكة المجتمعية بجامعة تبوك في ضوء الرؤية الوطنية للمملكة ٢٠٣٠ م. *مجلة التربية: جامعة الأزهر – كلية التربية*، ١٧٨(٢)، ٦٩٣- ٧٤٤.

http://search.mandumah.com.sdl.idm.oclc.org/Record/950837

الهذلي، هدى. (٢٠١١). *واقع الضبط المدرسي لدى طالبات المرحلة الثانوية في المملكة العربية السَّعودية من وجهة نظر المعلمات والمرشدات الطلابيات* [رسالة دكتوراه غير منشورة]. جامعة الملك سعود.

وزارة التعليم، الرؤية والرسالة والأهداف. ٢٠٢٠. الرؤية والرسالة والأهداف moe.gov.sa

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Dove, M. K., Zorotovich, J., & Gregg, K. (2018). School Community Connectedness and Family Participation at School. *World Journal of Education,* 8(1), 49-57. https://search-proquest-com.sdl.idm.oclc.org/scholarly-journals/school-community-connectedness-family/docview/2034276650/se-2?accountid=142908

Ellonen, N. (1,2). (n.d.). Adolescent delinquency and social control in finnish schools: A multilevel analysis. *Journal of Scandinavian Studies in Criminology and Crime Prevention, 9*(1), 47–64. https://doi-org. sdl. Idm. oclc.org/10.1080/14043850801990357

Erica, N, B.(2017). Working together: examining the effects of parental and community involvement in schools on school delinquency. by ProQuest Working Together: Examining the Effects of Parental and Community Involvement in Schools on School Delinquency - ProQuest